

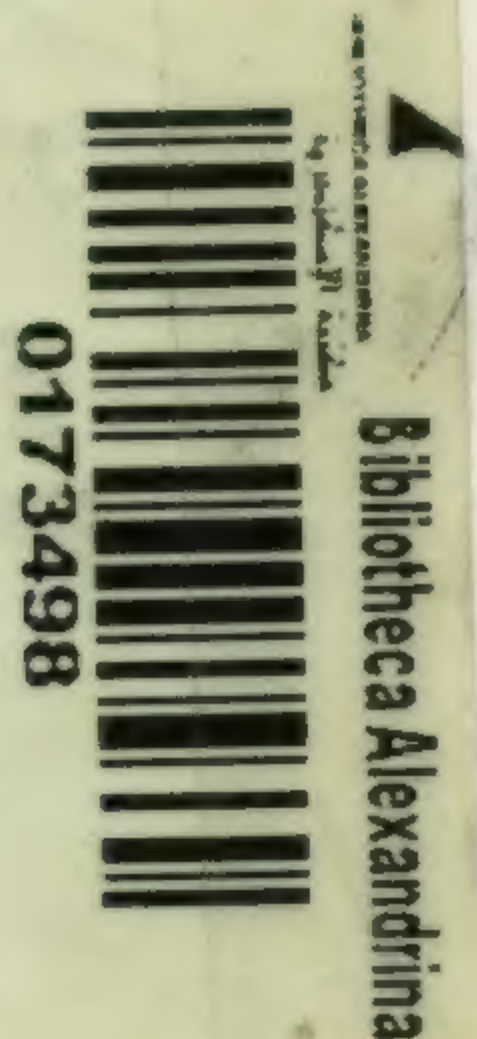
أمانة القدس

المؤامرات الاسرائيلية

على القدس

ما بين ١٩٦٥ - ١٩٧٥

روحي الخطيب
أمين القدس



المؤامرات الاسرائيلية

على القدس

ما بين ١٩٦٥ - ١٩٧٥

روحي الخطيب

أمين القدس

مقدمة

المؤامرات الاسرائيلية ضد القدس ، انتقلت في السنوات العشر الاخيرة من مرحلة التخطيط المكتمل ، الى مراحل التنفيذ المكشوفة ، مستهدفة تهويد المدينة المقدسة ، سيادة ارضا وعقارا واقتصادا وحضارة وسكانا ، مستخدمة في سبيل ذلك اجراءات ووسائل تعسفية واجرامية مخالفة للاعراف الانسانية والمواثيق الدولية ولقرارات هيئة الامم ومجلس الامن ومنظمة اليونسكو ولجنة حقوق الانسان ، مسرعة في تنفيذها تسابق الزمن لوضع العالم امام امر واقع .

ورغم توقف القتال على جميع الجبهات في الشرق الاوسط ، فان حرب القدس ، ما زالت تشتعل ، وكل يوم تاكل المزيد من عربها — اهل المدينة والبلاد الاصليون — وتاكل المزيد من حضارتها العربية ، وتستبدلهم وتستبدلها بأجنبي مستورد من الصهيونيين ، وبحضارة صهيونية تغير معالم المدينة ، وتغير طابعها الفريد الذي اشتهرت به ، وكل يوم تنهش هذه الحرب الاجرامية جزءا من المقدسات الاسلامية ، وكل يوم تلحق الاذى بجزء في اثر جزء من المقدسات المسيحية الاخرى في المدينة وما حولها .

وفي هذه الاجواء المقلقة والمهددة للكيان العربي في المدينة المقدسة وللكيانين الاسلامي والمسيحي فيها ، رأى « مركز الابحاث » في بيروت ان يشركني في كشف ابعاد هذه المؤامرات الصهيونية الخطيرة ضد البلد المقدس ، وضد امجاده الخالدة وضد حاضره الدامي ، فطلب مني مشكورا ان اشرك في كتابة بحث واقعي عن هذه المؤامرات الاجرامية ما بين ١٩٦٥ — ١٩٧٥ لينشره في عدد خاص يصدره المركز في مجلته الشهرية « شؤون فلسطينية » الذي سيصدر في مطلع سنة ١٩٧٥ ، والذي

يصادف الذكرى العاشرة لبدء الثورة الفلسطينية المباركة وافتتاح مركز الأبحاث — أحد
الأجهزة العلمية الفلسطينية المعزة لها — .

واقصد بادرت بإرسال البحث الموضوعي المطلوب الذي رأى فيه
بعض الأخوان الذين أطلعهم عليه ، مادة تصلح لكتيب إيضاحي للإجراءات
الصهيونية المجرمة المتواصلة ، يجد فيه الأهل والأصدقاء والمهتمون بمأساة القدس ،
حوافز لمضاعفة الجهود للإنقاذ والتحرير .

ونزولا عند هذه الرغبة الأخوية ، أقدم هذا الكتيب وأتطلع مع كل محب
للقدس وللمناطق العربية المحتلة العزيزة المشاركة في الأسهم ، كل بما يستطيعه ،
في عمليات الإنقاذ والتحرير والكرامة ، فقد طفح الكيل .

روحي الخطيب

أمين القدس

عمان : ١٨ ذي الحجة ١٣٩٤

١ كانون الثاني ١٩٧٥

المؤامرات الاسرائيلية على القدس

ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥

١ - مقدمة

المؤامرات الاسرائيلية على القدس ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥ ليست الا حلقة من سلسلة مؤامرات اليهودية العالمية - عبر التاريخ - ضد القدس بصورة خاصة ، وضد فلسطين والاردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر وقبرص بصورة عامة غايتها البعيدة المدى كانت ولا زالت احتلال جميع هذه الاقطار واقامة دولة يهودية عليها ، اسمها « اسرائيل الكبرى » وتكون عاصمتها مدينة القدس .

والقدس كما يريدونها هرتسل - واضع قواعد الصهيونية - هي كما يقول بكل بساطة (اذا حصلنا يوما على القدس ، وكنت لا ازال حيا وقادرا على القيام بأي شيء فسوف ازيل كل شيء ليس مقدسا لدى اليهود فيها ، وسوف احرق الآثار التي مرت عليها قرونا) .

٢ - تأمر الاستعمار الغربي مع الصهيونية

وللتوصل الى ذلك ، كان لا بد للصهيونية العالمية من أن

تمهد لاحتلال فلسطين ثم التدرج باحتلال الاقطار العربية المجاورة وقبرص جزءا بعد آخر ، وقد رأى زعماء الصهيونية أن لا سبيل لهم الى ذلك الا عن طريق التحالف مع الاستعمار الغربي ، وقد تبع هذا التحالف عدد من المؤامرات كان أبرزها ما يلي :

أ * — مؤامرة كامبل بيترمان رئيس وزراء بريطانيا سنة ١٩٠٧ ،

الذي عهد الى لجنة تضم نخبة من رجال السياسة والقانون والعلم والاقتصاد من بريطانيين وأوروبيين بدراسة أسباب انهيار الامبراطوريات القديمة وأفضل الوسائل للحفاظ على الامبراطوريات القائمة ومن بينها البريطانية التي لم تكن الشمس لتغيب عن مستعمراتها آنذاك ، والتي أقرت الوزارة البريطانية آنذاك توصياتها والتي كانت خلاصتها ما يلي :

(ان الخطر ضد الاستعمار من آسيا وأفريقيا ضئيل ، ولكن الخطر الضخم يكمن في البحر المتوسط . وهذا البحر هو همزة الوصل بين الغرب والشرق ، وحوضه مهد الاديان والحضارات ، ويعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص شعب واحد تتوافر له وحدة التاريخ والدين واللسان وكل مقومات التجمع والترابط هذا فضلا عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية . فماذا تكون النتيجة لو نقلت هذه المنطقة الوسائل الحديثة وامكانيات الثورة الصناعية الأوروبية وانتشر التعليم فيها وارتفعت الثقافة ؟ اذا حدث ما سلف ، فستحل الضربة القاضية بالاستعمار الغربي ،

* كتاب « اليهودية » تأليف الدكتور أحمد شلبي ص ٨٢ — ٨٥ .

وبناء على ذلك فإنه يمكن معالجة الموقف على النحو التالي) :

أولا : على الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة وتأخرها وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وتأخر وجهل .

ثانيا : ضرورة العمل على فصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي .

ثالثا : تقترح اللجنة لذلك ، إقامة حاجز بشري قوي و «غريب» يحتل الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا ، بحيث يشكل من هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس ، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة .

وان تسلسل الأحداث التي مرت بتاريخنا الحديث ليكشف لنا تبني الاستعمار لهذه التواصي والعمل بموجبها خطوة وراء خطوة ، تمثلت بالمؤامرات التي تلت ومنها :

ب — مؤامرة وعد بلفور بتاريخ ١٩١٧/١١/٢ والذي تعهدت بموجبها بريطانيا لعميدي الصهيونية وقتذاك البارون روتشيلد والدكتور جاييم وايزمان ، تعهدت بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، والذي أصبح فيما بعد حجر الزاوية لإنشاء دولة إسرائيل كحد بشري غريب وفاصل بين الشعب العربي من آسيا وإخوانه في إفريقيا .

ج - مؤامرة معاهدة سيفر بتاريخ ١٠/٨/١٩٢٠

والتي جرت بين الحلفاء وتركيا والتي ثبتت مطلبين رئيسيين للحركة الصهيونية هما :

أولا : أن يعهد بإدارة فلسطين ، عملا بأحكام المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم الى دولة منتدبة .

ثانيا : أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور الذي أصدرته الحكومة البريطانية في ٢/١١/١٩١٧ وأقرته دول الحلفاء الأخرى فيما بعد .

د - مؤامرة اقرار مشروع صك الانتداب البريطاني على فلسطين

بتاريخ ٢٤/٧/١٩٢٢ من قبل عصبة الأمم التي كان مقرها جنيف ، وقد أدى هذا الانتداب الى فتح باب الهجرة اليهودية على فلسطين ، بحيث رفعت أعدادهم من (٥٦) ألف في سنة ١٩١٨ الى حوالي (٦٥٠) ألف في أوائل ١٩٤٨ ، كما سهل الانتداب البريطاني عمليات تحويل وبيع الأرض بحيث زادت نسبة التملك الاسرائيلي من ٢٪ سنة ١٩١٨ الى ٦٦٪ سنة ١٩٤٨ وزيادة على ما تقدم فقد سمح الانتداب البريطاني لليهود بإقامة وكالة يهودية لترعى شؤون اليهود في البلاد ، وقد تحولت هذه الوكالة في ١٥/٥/١٩٤٨ لتصبح أول حكومة اسرائيلية على القسم الأكبر من مساحة فلسطين .

هـ - مؤامرة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧

والذي قضى بتقسيم فلسطين الى ثلاثة اقسام هي :

الاول : قسم لإقامة دولة يهودية ، تكون مساحته ٥٦٣٥٪

من مجموع مساحة أراضي فلسطين في حين لم يكن اليهود يملكون حتى تاريخ التقسيم أكثر من ٥٦٦٪ من مساحة فلسطين ، ويضم القسم (٤٩٩٧٢٠) من اليهود ، كما يضم (٥٠٩٧٨٠) من العرب .

والثاني : أبقى للعرب ، أصحاب البلاد ليقيموا دولة عليها ، ومساحته ٤٣٪ من مساحة فلسطين مع أنهم يملكون ٩٤٪ من مساحة فلسطين ، وكان يسكن هذا القسم (٧٥٠) ألفا من العرب وعشرة آلاف من اليهود .

والثالث : دولي يضم مدينة القدس وبعض القرى العربية المجاورة ، ومساحته ٦٥٠٪ من مساحة فلسطين ، ويضم حوالي (١٥٠) ألف من العرب ومائة ألف من اليهود .

و — مؤامرة اعلان تأسيس دولة اسرائيل في ١٥/٥/١٩٤٨ ، ومسارعة معظم دول الامم المتحدة للاعتراف بها ، وكان في مقدمتهم الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا .

وبانشاء دولة اسرائيل ، تم الفصل الاول من مؤامرات الاستعمار الغربي والصهيونية على ايجاد قوة غربية فاصلة بين عرب الشرق الآسيوي وبين اخوانهم عرب المغرب الافريقي .

٣ — مؤامرة تقسيم القدس سنة ١٩٤٨

رغم الكميات الكبيرة من الاسلحة التي خلفها الانتداب

البريطاني لليهود ورغم تسهيل رجال الانتداب لرجال المنظمات اليهودية باحتلال معظم قطاعات المدينة خارج الاسوار قبل رحيلهم نهائيا صباح ١٤/٥/١٩٤٨ ، رغم كل ذلك ، فقد استطاع اهل القدس المدنيين وبالتعاون مع فئات قليلة من جيش الانتقاذ والجهاد المقدس الدفاع عن القليل الباقي من الاحياء العربية خارج السور والصمود امام الكماشة من القوى اليهودية من خارج السور وداخله ، حتى جاء الجيش العربي الاردني وتمكن بالتعاون مع الفئات العربية المحاربة من هدد الهجوم اليهودي أولا ، ثم أرغموا الفئات اليهودية داخل السور على الاستسلام وقاموا بهجوم معاكس في صميم الاحياء اليهودية خارج السور ، وكادوا يسجلون انتصارا ساحقا ويرغمون القوات اليهودية المحاربة على الاستسلام لولا التآمر الانجليزي مرة اخرى من جهة ، والتآمر الدولي مرة اخرى من جهة ثانية ، وذلك بحيلولة البريطانيين الذين كانوا مسؤولين عن قيادة الجيش الاردني دون تموين القوى الاردنية المتقدمة بالذخيرة مذعين نفاذها ، وباعلان الهدنة الاولى التي مكنت الاجهزة اليهودية من تعديل مواقعها بالمؤن للمحاصرين من السكان وبالمحاربين وبالاعتدة وبالمزيد من السلاح من اوروبا ومن الولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي رجح كفتهم ومكنهم من الثبات في المواقع التي تراجعوا اليها ثم دفعهم لتوجيه هجوم جديد ، وجاءت الهدنة الثانية في ١٥/٧/١٩٤٨ فأوقفت القتال وأعقبها قرار مجلس الامن الدولي في ٤/١١/١٩٤٨ الذي قضى بسحب القوات واقامة خطوط هدنة دائمة ، وتلا ذلك اتفاقية جبل سكوبس بين الحكومة الاردنية الهاشمية والقوات الاسرائيلية ثم اتفاقيات رودس بين كل من

مصر وسوريا ولبنان والاردن على انفراد مع حكومة العدو الاسرائيلي وكان من نتيجة تلك الاتفاقية المعقودة بينها وبين الاردن سلخ منطقة المثلث وقراه في قضاء طولكرم وضمها بسكانها لدولة العدو ، كما كان من جرائها تكريس مأساة تقسيم القدس واحتفاظ حكومة العدو الاسرائيلي بما يقارب من ٨٠٪ من مساحتها .

٤ - المؤامرات الاسرائيلية ضد القدس ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ والحديث عن مؤامرات اسرائيل ضد القدس ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥ يفرض على المتحدث ، أن يستعرض ولو بإيجاز ، المؤامرات التي سبقت ، أي ما بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٥ ، وهي الفترة التي استغلتها اسرائيل لتنفيذ مخططات التآمر اليهودي العنصري الحاقد لتحويل المدينة المقدسة الى مدينة يهودية تكون عاصمة لاسرائيل الكبرى ، واستطاعت خلالها وبمواصلة الدعم الاميركي من جهة ، وبالتعويضات المالية والعينية الالمانية الغربية السخية من جهة أخرى ، وبسكوت الامم المتحدة من جهة ثالثة ، استطاعت أن تنفذ عددا من المؤامرات ضد المدينة المقدسة سكانا وأرضا وعقارات وحضارة ومقدسات وتنظيما ، كان أبرزها المؤامرات التالية :

اولا : اعلان القدس عاصمة لاسرائيل بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨ ونقل مقر حكومتها من تل أبيب اليها ، وتبع ذلك تغاضي الامم المتحدة وسكوتها، ثم تقديم سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا. أوراق اعتمادهم لرئيس حكومتها فيها في شهر تشرين اول ١٩٥٤ ، ثم نقل سفارات بعض دول اميركا اللاتينية اليها . كل هذه الاجراءات عززت

التحدي الاسرائيلي لقرارات الامم المتحدة وشجعتهم
على الاسترسال في تنفيذ المزيد من المؤامرات .

ثانيا : اصدار سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتاريخ ١٩٥٠/٣/٣١
قانونا اسمه (قانون اموال الفائين لسنة ١٩٥٠)
خولت بموجبه لنفسها سلطة وضع اليد على جميع
الاموال المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها اي
مواطن عربي او فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة
وغادرها بعد ١٩٤٧/١١/٢٩ ، بالنسبة لمواطني البلاد
العربية وبعد ١٩٤٨/٩/١ بالنسبة للمواطن الفلسطيني
وبموجب هذا القانون وضعت سلطات اسرائيل
ايديها على جميع الاملاك المنقولة وغير المنقولة التي
كان يملكها جميع اللاجئين من عرب القدس وكانوا
يلفون آنذاك حوالي ستين الفا ، وتقدر العقارات
والاراضي الخاصة بهم حوالي ٨٠٪ من القسم المحتل
آنذاك .

ثالثا : اصرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي على منسح اللاجئين
من حق العودة ، رغم القرار رقم (١٩٤) — فقرة (٣)
الصادر عن الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة بتاريخ
١٩٤٨/١٢/١١ والذي يتضمن ثلاثة مبادئ هي :

أ — اعادة اللاجئين الى بلادهم .

ب — ورد ممتلكاتهم اليهم .

ج — أو تعويضهم ،

هنالك اكثر من مائة ألف عربي من اهل مدينة القدس يعيشون خارج بلدهم وخارج فلسطين المحتلة ، ستين ألفا منهم كانوا ضحايا النكبة الاولى سنة ١٩٤٨ وحوالي اربعين ألفا من مواليدهم منذ ١٩٤٨ ولغاية اليوم ، وهؤلاء جميعا تحرمهم قوانين وانظمة الاحتلال الاسرائيلي من حرية العودة الى بلدهم ، بينما هي تسمح بالدخول الى فلسطين المحتلة والى القدس منها بالذات ، لاي يهودي من يهود العالم ومن اي قطر يكون او أية جنسية يحمل .

رابعا : فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيها الامر الذي رفع عدد سكان اليهود في القدس نفسها من حوالي مائة ألف سنة ١٩٤٨ الى لا اقل من مائة وتسعين ألفا في حزيران ١٩٦٧ وما يقارب (٢٥٠) ألفا اليوم .

خامسا : نقل وزارة الخارجية والبرلمان — الكنيسة — الاسرائيلي بصفة مؤقتة سنة ١٩٥٢ للقدس وبناء عمارة خاصة له وافتتاحها في ١٩٦٦/٨/٣٠ كعملية تعزيز للكيان الاسرائيلي في المدينة المقدسة وكجزء من مخطط لنقل جميع الوزارات والمصالح الحكومية لها فيما بعد وتكريسا للمدينة كعاصمة لاسرائيل ومواصلة لتحدي قرار الامم المتحدة القاضي بتدويل المدينة .

سادسا : الاعداد عسكريا لاحتلال القسم الباقي من القدس

وانكر بالمناسبة أن أحد قناصل الدول الاجنبية نقل الي في ربيع ١٩٦٦ ملاحظتين هامتين الاولى منها كانت خلاصة ما سمعه عن جلسة لبلدية القدس المحتلة آنذاك ومضمونها أن بعض أعضاء المجلس البلدي الاسرائيلي تقدم باقتراح لبناء دار جديدة لبلديتهم لكن رئيسهم ، وهو الحالي ، ويدعى تيدي كوليكن — وهو صهر الرئيس الاسرائيلي المتوفى دافيد بن غوريون — عارض الاقتراح وقال لاصحاب الاقتراح (نؤجل الموضوع قليلا حتى نحتل القسم الثاني من القدس ، وعندها نشيد دارا لائقة لعاصمة اسرائيل) . والملاحظة الثانية ، تقول انه (اي القنصل الاجنبي) كان يرى جموع طلبة المدارس الاسرائيلية تقاد الى الحد الفاصل لشقي القدس وتلقن تاريخ اسرائيل من وراء الاسلاك الشائكة متوخين من وراء ذلك اثاره عواطفهم ودفنهم لبذل التضحيات في سبيل احتلال القسم الباقي من القدس وفلسطين لاقامة اسرائيل الكبرى .

وانكر اني قمت بنقل هاتين الملاحظتين في حينها للمسؤولين بالقدس ، كما انكر انني سمعت منهم أن قواتنا لهم بالمرصاد .

هـ — المؤامرات الاسرائيلية ضد القدس ما بين ١٩٦٧ — ١٩٧٤

لقد كان احتلال اسرائيل للقسم الثاني من القدس حلم الاجيال اليهودية ، ولم يكد يتم صباح ٦/٧/١٩٦٧ ، حتى بدأ عرب القدس

يفاجؤون بما أعد لهم ولدينتهم من مؤامرات ومآس استهدفت ولا تزال تصنيفتهم تدريجيا ، ومصادرة اراضيهم وعقاراتهم وطمس حضارة اجدادهم والاعتداء على مقدساتهم واذابة اقتصادهم وتغيير معالم البناء التي اشتهرت بها مدينتهم واستبدال كل ذلك بالانسان الاسرائيلي والملكية والحضارة والمقدسات والتنظيم الاسرائيلي وبالاختصار تهويد المدينة بأقصى ما يمكن من السرعة متحدين بذلك جميع المواثيق الانسانية ، غير عابئين بالشكاوى العربية أو بالقرارات الدولية ولسان وقلب كل فرد منهم وكل هيئة بينهم دينيا كان أو علمانيا أو عسكريا يردد قول هرتسل :

(اذا حصلنا يوما على القدس وكنت لا أزال حيا وقادرا على القيام بأي شيء ، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدسا لدى اليهود فيها ، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرونا) وكان أبرز ما كشفوه ونفذوه من هذه المؤامرات خلال السبع سنوات الماضية ما يلي :

أولا : استعمال الارهاب كوسيلة لطرد السكان — فقد لجأوا في اليوم الأول من الحرب والايام التي تلتها وبرغم انسحاب القوات العربية منذ اليوم الثاني من القتال ، لجأوا الى امطار المدينة وسكانها ، خارج السور وداخله بوابل من القصف المتواصل بالقنابل المحرقة جوا وأرضا ، وبموجبات من رصاص الرشاشات ، مما أدى الى استشهاد حوالي (٣٠٠) مدني من بينهم عائلات بكاملها داخل منازلهم وبعضهم بالطرقات والازقة ، أثناء فزعهم وهروبهم من جحيم النيران المطلقة

عليهم وقد دمرت القنابل وأحرقت مئات من العقارات السكنية والتجارية خارج السور وداخله ، وألحقت أضرارا فادحة بعدد من الكنائس والمساجد والمستشفيات ومن بينها كنيسة القديسة حنة داخل السور (وكانت تعج بأكثر من ثلاثمائة من اللاجئين الوافدين إليها من خارج السور) وكنيسة كلية شهيدت خارج باب العمود ، والواجهة الامامية للمسجد الأقصى ومئذنة باب الرحمة ومستشفى أوغستا فكتوريا على جبل الزيتون (وكان مكتظا بالجرحى والمرضى) .

ولقد تسببت هذه الموجات من الجرائم والارهاب الوحشي آنذاك بنزوح حوالي خمسة آلاف من السكان المدنيين معظمهم من اللاجئين سابقا .

ثانيا : استعمال النفس والهدم كوسيلة ثانية لطرد أعداد أخرى من السكان

وكان الاجراء الثاني ، سلسلة من أعمال الهدم والنسف لاملاك عربية داخل السور وخارجه ، بدأت في ١١/٦/١٩٦٧ ، اي بعد أربعة أيام من الاحتلال وفي اقل من أسبوع ازيل من الوجود العربي في المدينة ما يلي :

١٣٥ دارا للسكن في حي المغاربة الملاصق للمسجد الأقصى يسكنها ٦٥٠ عربيا .

٢ مسجدان أحدهما مسجد البراق الشريف والآخر ملاصق له .

١ مصنع للبلاستيك قرب حي الأرمن داخل السور يعمل فيه مائتا عاملة وعامل عربي .

٢٠٠ مائتا منزل ومخزن في المناطق الحرام .

وكان من نتيجة عمليات الهدم والنسف الاولى هذه ،
تشريد ما يقارب من الف عربي آخر من أهل القدس وسكانها .

ثالثا : ضم القدس اداريا وسياسيا لاسرائيل

وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ ، وخلال اليومين التاليين ،
أصدرت سلطات اسرائيل المحتلة ، ببرلمانها وحكومتها وقوات
دفاعها ، ثلاثة قرارات استهدفت بالتتابع تهويد السيادة
والادارة والبلدية (الامانة) العربية .

ففي ١٩٦٧/٦/٢٧ ، أصدر البرلمان الاسرائيلي ، قرارا
على شكل اضافة فقرة الى قانون اسرائيلي اسمه (قانون
الادارة والنظام لسنة ١٩٤٨) وقد خولت تلك الفقرة حكومة
اسرائيل تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الارض
ترى حكومة اسرائيل ضمها الى ارض اسرائيل .

وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ أصدر سكرتير حكومة اسرائيل
امرا اطلق عليه (أمر القانون والنظام رقم واحد لسنة ١٩٦٧)
اعلن فيه أن مساحة ارض اسرائيل المشمولة في الجدول الملحق
بالامر ، هي خاضعة لقانون قضاء وادارة الدولة الاسرائيلية .
ويضم هذا الجدول منطقة تنظيم امانة مدينة القدس أي
بلدية القدس ، التي تقع تحت الحكم الاردني العربي وهي تقع

ما بين المطار وقرية قلنديا شمالا ، وبيت حنينا غربا ، وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوبا ، وقرى الطور والعيزرية وعناتا والرام شرقا ، ويقطنها حوالي المائة ألف من السكان العرب ، أصبحوا بموجب هذا الامر وبدون أخذ موافقتهم ، أصبحوا خاضعين وتابعين للقانون وللسيادة الاسرائيلية مباشرة .

وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩ ، اصدر جيش الدفاع الاسرائيلي امرا يقضي بحل مجلس امانة القدس اي بلدية القدس العربي المنتخب من سكان القدس ، وبطرد امين القدس (اي رئيس بلديتها) من عمله وبالحاق موظفي وعمال امانة القدس ببلدية القسم المحتل من المدينة .

وقد نفذت السلطات العسكرية الاسرائيلية المحتلة هذه القرارات والاوامر بشدة ، فاستولت على جميع ممتلكات واثاث واجهزة وسجلات الحكومة الاردنية ودوائرها ومحاكمها واستولت كذلك على جميع ممتلكات واجهزة واثاث وسجلات امانة القدس العربية والحققتها بدوائرها ومحاكمها وبلديتها الاسرائيلية ، ثم ألغت جميع القوانين والانظمة الاردنية واستعاضت عنها بالقوانين والانظمة الاسرائيلية وفرضت بالقوة جهازا عسكريا اسرائيليا ، وأخضعت جميع السكان العرب لحكمه وجبروته .

اعترض عرب القدس وعرب الضفة الغربية والحكومة الاردنية على هذه الاجراءات ، وأوصلوا شكاواهم الى هيئة الامم ، فأصدرت الهيئة قرارات بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤ و

١٤/٧/١٩٦٧ ، اعتبرت بموجبها جميع اجراءات اسرائيل باطلة وطالبتها بالغاءها والعدول فورا عن اتخاذ اي عمل من شأنه تغيير الوضع بالقدس ، ولكن اسرائيل لم تدعن وواصلت استكمال سلسلة مؤامراتها ضد القدس .

رابعاً : تهويد الاقتصاد العربي

ولاحكام عملية الضم الاداري والسياسي ، اقامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ومنذ الايام الاولى لاحتلال المدينة ، عددا من مراكز الحدود الجمركية على الطرق والمنافذ التي تربط القدس بالمدن والقرى العربية الملاصقة والمجاورة ، واعتبرت القدس منطقة اجنبية بالنسبة لهذه المدن والقرى ، اقتضي في بادئ الامر الحصول على تصريح عسكري للدخول اليها أو الخارج منها ، ثم ألغى فيما بعد ، ثم اتبعت ذلك بسلسلة من الاجراءات التي تهدف الى تصفية الاقتصاد العربي واذابته تدريجيا في بوتقة الاقتصاد الاسرائيلي ، فأغلقت البنوك العربية القائمة ، وهي : العربي ، والقاهرة - عمان ، والعقاري ، والاردن ، والاهلي وانترا ، وصادرت أموالها كما أغلقت لفترة معينة البنوك الغربية الآخرين العثماني والبريطاني ، واستبدلت العملة الاسرائيلية بالعملة الاردنية ومنعت ادخال أي انتاج زراعي أو صناعي أو أية سلعة من القرى والمدن العربية المحيطة بالقدس والضفة الغربية ، الى أسواق القدس بينما أباحت في الوقت نفسه ادخال جميع أنواع البضائع والمنتجات

الاسرائيلية اليها .

ولقد أدى هذا المنع ، الى حرمان سكان القدس العرب من استهلاك الانتاج العربي ، حتى ولو كان هذا الانتاج من مزارعهم أو مصانعهم الخاصة، واضطروهم الى شراء حاجياتهم الضرورية من السلع الاسرائيلية والانتاج الاسرائيلي ، وفتح باب التعامل الاجباري بين بعض التجار العرب وبين بعض التجار الاسرائيليين ، كما حرم المنتج العربي المجاور من أسواق كانت تستهلك قسما كبيرا من انتاجه . وأدى هذا الحرمان الى تقليص بعض هذا الانتاج وبالتالي تخفيض الايدي العاملة فيه وازادتها اما الى طائفة العاطلين عن العمل أو التحاق بعضهم أمام ضغط الحياة للعمل لدى السلطات المحتلة أو احدى مؤسساتها أو أماكن العمل فيها .

وشجع هذا المنع ، فريقا من المنتجين الزراعيين والصناعيين في الضفة الغربية لمراجعة السلطات المحتلة لتسهيل نقل انتاجهم او بعضه الى أسواق الضفة الشرقية من الاردن ، وكأنما جرى ذلك ضمن تخطيط اسرائيلي واسع يقصد به التفريق الجزئي عن هذا الانتاج مقابل تثبيت المنع عن القدس ومقابل تأكيد فصلها عن الضفة الغربية واكراه المواطنين من جهة والجانب الاردني من جهة أخرى على استساعة هذه الاجراءات وقبول الامر الواقع .

خامسا : اجراء احصاء لسكان القدس بعد الاحتلال ومصادرة

املاك الفارين منهم

وفي ١٩٦٧/٧/٢٥ أجرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي احصاء عاما لسكان القدس سجلت بموجبه أسماء جميع الموجودين فيها من مواطنين وأجبرتهم خلال ثلاثة أشهر ، على الحصول على بطاقات هوية اسرائيلية (وهذه الهويات لا تفرض على حاملها الجنسية الاسرائيلية) .

وكنتيجة لهذا الاحصاء اعتبرت تلك السلطات جميع أبناء القدس الغائبين بحكم العمل أو طلب العلم أو الزيارة أو النازحين بسبب الحرب ، اعتبرتهم جميعا غائبين وحرمتهم من حق العودة لبلدهم .

وبعد اكتمال عمليتي ضم القدس واجراء الاحصاء السكاني فيها، سارعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى تطبيق قانون أموال الغائبين على جميع الغائبين العرب عن القسم المحتل الجديد ، وفتحت مكاتب حكومية بالقدس وباشترت بتسجيل جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تخص أولئك الغائبين . وكنتيجة لهذه الاجراءات وضعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي أيديها على مساحات واسعة مما تبقى لعرب القدس من أراض وعلى قسم كبير مما تبقى من عقارات ، كما حجزت وما زالت تحجز ما يصل الى علمها من أموال منقولة وأسهم شركات تخص أولئك الغائبين ، وتحول الجميع الى أملاك يهودية أو واقعة تحت تصرف اسرائيل ، لتهويدها تدريجيا ، كما فعلت بأملاك العرب الذين طردوا أو كانوا غائبين في المناطق الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨ .

سادسا : نهب ومصادرة املاك المقيمين

وكجزء من المخطط الاسرائيلي لتهويد القدس ، فان سلطات الحكم الاسرائيلي لم تكتف بما وضعت ايديها عليه من اراض وعقارات الغائبين سنة ١٩٤٨ اولا ، وما تلاها بعد حرب سنة ١٩٦٧ ثانيا ، وتشكلان معا حوالي ٨٤٪ من املاك عرب القدس ، حتى سارعت لاغتصاب ما تبقى من اراضي واملاك ، قطعة بعد قطعة ، مستندة في كل عملية منها الى قانون من القوانين التي وضعتها هي او التي وضعتها حكومة الانتداب قبلها ، وكلها غير شرعية ومخالفة للقوانين وللقرارات الدولية ولميثاق حقوق الانسان ، واستنادا الى قانون وضعتة حكومة الانتداب سنة ١٩٤٣ اسمه (قانون الاراضي — استملاك للمصلحة العامة — لسنة ١٩٤٣) بدأت سلطات الاحتلال منذ ١٩٦٨ باغتصاب مساحات كبيرة من الاراضي واعداد كبيرة من العقارات العربية بحجة لزومها للغايات او للخدمات العامة في المدينة . والغايات العامة ، كما يفسرها القانون الذي استندوا اليه ، هي ما كانت ستستعمل لخدمات السكان كالمستشفيات والمدارس والملاعب والحدائق العامة وخزانات المياه وغيرها ، وهذه لا تكون مساحتها في بلد مثل القدس او ما حولها لتزيد عن بضع مئات من الدونمات على اكثر تقدير وليست بالآلاف ، كما نهبوا واغتصبوا وما زالوا ينهبون ويغتصبون ولغايات الاستيطان ، واستنادا الى هذا القانون وتلك الغايات ، قاموا خلال سنوات ١٩٦٨ — ١٩٧٤ بعمليات النهب التالية :

١ - في سنة ١٩٦٨ صادروا ما يقارب من أربعة آلاف دونم خارج أسوار القدس و (٥٩٥) عقارا تضم ١٠٤٨ شقة سكن و ٤٣٧ مخزنا ومكان عمل وأربع مدارس وزاويتين اسلاميتين ومواقع مسجدين بعد هدمهما ، تقع داخل السور وتشكل بمجموعها أربعة أحياء عربية هي - القسم الجنوبي من باب السلسلة وحي المغاربة وحي الشرف وسوقي الباشورة والحصر - .

ب - في سنة ١٩٧٠ صادروا حوالي اثني عشر ألف دونم ، قسم منها يقع في أراضي القدس والباقي وهو الأكبر انتزع من عشر قرى عربية تحيط بالقدس وهي قرى الرام وقلنديا وبيت حنينا شمالا ، والنبي صموئيل وبيت اكسا غربا ، وقرى بيت صفافا والشرفة وصور باهر جنوبا ، وأزالوا ما عليها من مساكن عربية وشردوا أهلها .

ج - وفي سنة ١٩٧٢ صادروا خمسة آلاف دونم من أراضي قرى عناتا والعيزرية وتقع شرقي القدس .

د - وها هم يعلنون وضع أيديهم مؤخرًا ، على سبعين ألف دونم من أراضي الخان الأحمر الواقعة ما بين القدس وأريحا شرقا لينشؤا عليها مدينة صناعية .

وهم في كل عملية نهب للأراضي العربية ، يختارون المواقع التي تخدم استراتيجيتهم بحيث جاءت مواقع

الاراضي المصادرة ، مطوقة لمن تبقى من عرب القدس وقراها غربا وشمالا وشرقا وجنوبيا ، وجعلوهم محصورين ضمن رقعة صغيرة يطوقها السكان الاسرائيليون بثلاثة اطواق ، الاول يطوق منطقة الحرم الشريف ، والثاني يطوق من تبقى من عرب القدس والثالث يطوق القرى العربية المحيطة بالقدس ، الامر الذي يهدد الوجود العربي بالتقلص وبالتصفية .

سابعا : الحفريات كوسيلة لتصديع وهدم العقارات العربية فوقها او المجاورة لها داخل السور

وبحجة الكشف على التاريخ اليهودي وهيكل سليمان بالقدس، بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حفريات في اماكن متعددة من داخل الاحياء العربية المصادرة داخل السور والمناطق الملاصقة للحائطين الجنوبي والغربي من الحرم الشريف ، واتخذت من هذه الحفريات وسيلة لتصديع ما فوقها من ابنية سكنية وتجارية ودينية وحضارية ، والتسبب في انهيارها ثم هدمها واجلاء سكانها .

وقد استطاعت خلال السنوات السبع الماضية التغفل مسافة ٢٣٠ مترا أسفل العقارات الوقفية الاسلامية الملاصقة للحائط الغربي للحرم الشريف وبعثق ما بين (٩ - ١٠) امتار وبعرض ستة امتار ، وقد تسببت في تصدع الزاوية الفخرية (مقر مفتي الشافعية) ، واربعة عشر عقارا ملاصقة لها وتلاصق المسجد الاقصى من الغرب ثم هدمها في حزيران ١٩٦٩ ، كما صدعت زاوية

أخرى تسمى رباط الكرد ومدرسة قديمة أسماها المدرسة الجوهريّة سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٤ ، وكلا العقارين يقع في منتصف العقارات الملاصقة للحائط الغربي للحرم الشريف ، ويهدد انهيارها بتصدّيع وانهيار ما يقرب من ثلاثمائة عقار ملاصق ومجاور ومن بينها أربع جوامع وأقدم سوق عربي في القدس يسمى سوق القطانين ومثدنة قايتباي — أكبر مثدنة في الحرم — ويسكن في هذه المجموعة من العقارات حوالي ثلاثة آلاف عربي مهددون — إذا استمرت الحفريات — بالجلأ وبالتشرد وهو ما تهدف إليه سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

وتوغلت الحفريات الجنوبية في اختراق الحائط الجنوبي للحرم الشريف والاروقة السفلية للمسجد الأقصى المبارك في أربعة مواقع ، الأول أسفل محراب المسجد الأقصى المبارك والثاني أسفل جامع عمر — الجناح الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى — والثالث تحت الأبواب الثلاثة للاروقة الملاصقة للمسجد الأقصى ، وهنا توغلت عشرين مترا في داخل الحرم ، والرابع تحت الاروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى ، وأصبحت هذه الحفريات كما يقول المهندسون التابعون للوقف الاسلامي والمشفرون على اعمار المسجد الأقصى ، أصبحت تهدد المسجد الأقصى وسور الحرم الجنوبي بالتصدع والانهيار .

لم يخف زعماء اسرائيل هدفهم من هذه الحفريات ، فقد سبق أن كشف وزير الاديان الاسرائيلي السابق في ٢٧/١٠/١٩٧٠ بحديث لمراسل جريدة (يديعوت) الاسرائيلية اليومية ونشرته في

عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٨ جاء فيه ما يلي :

(ان وزارة الاديان الاسرائيلية تسعى بواسطة عمليات الحفريات التي تجريها الكشف الكامل عن حائط المبكى ، بهدف اعادة هذه الدرة الثمينة الى سابق عهدها واطاف ان هذه العمليات هي عمليات تاريخية ومقدسة تهدف للكشف عن الحائط وهدم وازالة المباني الملاصقة له رغم العراقيل التي كانت تقف في الطريق) .
انتهى الحديث .

كما نقلت جريدة (دافار) الاسرائيلية اليومية الاخرى في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧١/٨/٢ حديثا للجنرال دايان — وزير الدفاع الاسرائيلي السابق جاء فيه — :

(يجب العمل على كشف واعادة ترميم كافة ما يتعلق بأيام الهيكل الثاني . وافضل ان ارى السور كما كان في عهد الهيكل الثاني ويمكن تصوير بقية الآثار وتخليدها وازالتها لانها تخفي وتمنع عنا رؤية الصورة كاملة كما كانت في حينها) انتهى الحديث .

لقد أثارت هذه الحفريات علماء الآثار الاجانب وفي مقدمتهم الدكتورة كاتلين كنيون ، رئيسة مدرسة الآثار البريطانية في القدس واستاذة علم الآثار في جامعة اكسفورد فكتبت رسالة نشرت في جريدة التايمز اللندنية بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٧ قالت فيها ما يلي :

(في حزيران ١٩٧٢ كتب في عدة صحف ان السلطات الاسرائيلية الدينية قسامت بحفريات بجانب السور الغربي للحرم الشريف في القدس ، ولقد عدت لتوي من القدس واستطيع التأكيد

بأن التقارير لم تبالغ بما كتب .

وهناك اشاعات بان الحفريات ستستمر على طول سور الحرم حيث تنتشر اروع الابنية الاسلامية التي بنيت في القرون الوسطى . ان اتلاف مثل هذه الابنية تعتبر جريمة كبرى .

ولا يعقل ان يتم تشويه الآثار القديمة بمثل هذه الحفريات في عام ١٩٧٢ . كانت الحفريات في عام ١٨٦٠ الطريقة الوحيدة لاكتشاف القدس ، والآن يعتبر هذا النوع من الحفريات أسلوبا باليا في بلد يضم نخبة من علماء الآثار .

على الراي العام العالمي تقديم كل دعم لاييقاف مثل هذه الاعمال البربرية) انتهت الرسالة .

ومؤخرا ادانت منظمة اليونسكو بشدة استمرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي على استمرارها لهذه الحفريات وطالبتها بالتوقف عنها فورا ، وقررت كعقوبة ايقاف جميع مساعداتها الثقافية والفنية والمالية لها .

. وكان جواب اسرائيل على هذه الادانة ، تصاريح متلاحقة من حكومتها وزعمائها تعلن تصميمهم على استمرار الحفريات ، كما سارعت الولايات المتحدة باظهار عدم رضاها من هذه الادانة واتخاذ قرار بوقف مساعدتها المالية لليونسكو وتقدر بستة عشر مليوناً من الدولارات ، وسيزيد مثل هذا الموقف المستنكر ، اندفاع اسرائيل واسترسالها لاستكمال اعتداءاتها الاجرامية ضد الحضارة العربية وضد سكان القدس العرب وضد المقدسات الاسلامية .

ثامنا : اجلاء السكان العرب عن الاراضي والعقارات المصادرة بالقوة

وهذا فصل آخر من مؤامرات السلطات الاسرائيلية ضد القدس وأهلها وسكانها العرب يكشف عن ناحية من مأساة أهلنا وما يتعرضون له من اجلاء عن مساكنهم وأماكن عملهم تمهيدا لاجلائهم عن مدينتهم ، خلافا للمادة (٤٩) من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢/٨/١٩٤٩ وتحديا لقرارات هيئة الامم ومجلس الامن الدولي المتعاقبة حول مدينة القدس .

فقد بادرت سلطات الاحتلال في أعقاب اصدارها لاوامر المصادرة والاستملاك للاراضي وللعقارات العربية ، بادرت باصدار انذارات للمالكين تدعوهم بموجبها للتفاوض على تعويض لما يملكون ، كما كانت في نفس الوقت ترسل انذارات أخرى لسكان تلك العقارات أو العاملين فيها أو الذين يستغلونها — ان كانت اراضي — تطلب منهم التفاوض على الاخلاء خلال مدة معينة ، وكانت في الحاليتين ، تنذر الفريقين باتخاذ الاجراءات القانونية في حالة التخلف .

ولقد عارض المهددون بالاخلاء من عرب القدس كما عارض أصحاب العقارات ومعظمهم من سلالات عرب القدس لاجيال تمتد بعضها لثمانية قرون وبعضها لاكثر من اثني عشر قرنا ، عارضوا هذه الاجراءات ورفضوا التخلي عن أملاكهم أو مساكنهم أو محلات عملهم أو الاراضي التي يعيشون من زراعتها وأرسلوا للسلطات المحتلة بذكرات خطية استنكروا فيها هذه الاجراءات وأعلنوا عن معارضتهم لها ، كما أرسلوا نسخا منها في حينها للهيئات الدولية،

وأعلنوا أن هذه العقارات والأراضي ، هي جزء من وطنهم ، وأن التفريط فيه خيانة ، وأنهم يرفضون أية مساومة كما يرفضون التخليّة .

ولقد رفعت الحكومة الأردنية الشكوى تلو الشكوى في المحافل الدولية ضد هذه الاعتداءات وصدر عن مجلس الأمن الدولي القرار تلو القرار وكلها تعتبر هذه الإجراءات باطلة وغير قانونية وتطالب سلطات الاحتلال الاسرائيلية بالغاءها والتوقف عن الاستمرار بها .

ورغم كل ذلك ، فقد واصلت تلك السلطات اخلاء هذه العقارات والأراضي بالقوة ، وتمكنت حتى اليوم من اجلاء ما يقارب من خمسة آلاف عربي من مساكنهم وأماكن عملهم داخل الاسوار ، وما يقرب من ألف من سكان خارج الاسوار ، وحرمت لا اقل من ألف آخر من العمل في عمليات الزراعة في الأراضي المصادرة خارج الاسوار ويعيلون لا اقل من خمسة آلاف شخص ، وهي بالإضافة الى ذلك جادة كما نشرت صحف القدس مؤخراً ، في ملاحقة الباقين منهم ويقدرّون بحوالي الالف بالجلاء وبالتشرد .

ولم تقف هذه السلطات المغتصبة عند هذا الحد ، فقد كشفت لنا صحفهم مؤخراً عن مؤامرة جديدة تستهدف اجلاء حوالي ثمانية عشر ألفاً من سكان الاحياء العربية داخل اسوار المدينة وخاصة الملاصقة والمجاورة لمنطقة الحرم الشريف من الجهتين الغربية والشمالية ، فقد أوردت جريدة دافار الاسرائيلية اليومية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٥ تفاصيل هذه المؤامرة التي تقرر

تنفيذها هذا العام وتتضمن ما يلي :

أ - القيام بحملة اعلامية محلية وخارجية تزعم أن المستوى الصحي للعقارات العربية الواقعة في أحياء الواد والسعدية وباب حطه والقرمي ، هي دون المستوى المطلوب وأن معظم العقارات القائمة فيها هي بحالة غير صالحة للسكن .

ب - توجيه انذارات من بلدية الاحتلال لسكان هذه الاحياء ويقدرون بثمانية عشر الفا ، لتخليه أماكن سكنهم وعملهم من هذه الاحياء .

ج - بناء (٧٥٠) وحدة سكن على بعض الاراضي المصادرة شرقي قرية العيزرية ونقلهم اليها .

د - وقد باشرت بلدية الاحتلال الاسرائيلية فعلا بتنفيذ هذه المؤامرة وذلك بارسالها انذارات لقسم من سكان حي القرمي ، يبلغ عددهم حوالي (٣٠٠) تنذرهم فيها باخلاء مساكنهم خلال مدة محددة وان لم يستجيبوا فستنقلهم بالقوة كما فعلت مع الآلاف السابقين من اخوانهم .

ان عقارات هذه الاحياء العربية التي تضلل أجهزة السلطة المحتلة الاسرائيلية بعدم لياقتها السكنية والصحية ، هي بعكس ما يدعون ، فجميعها متصلة بالمجاري العامة ، والغالبية الكبرى منها مزودة بالمياه والكهرباء ، وفي كل منها أكثر من مرحاض وحمام ، وأكثر من ٨٠٪ منها جرت عليه صيانات وهو بحالة جيدة وحوالي ١٠٪ أعيد بناؤه والقليل

القليل ربما يحتاج الى بعض الصيانة ، وليس الهدم ، وليس هدم الكل كما يريد يعقوب وآل يعقوب ، فكل عقار من هذه العقارات ، هو جزء من التاريخ العربي والاسلامي من المدينة المقدسة ، وهي جزء من أروع الابنية الاسلامية التي بنيت في القرون الوسطى ، وان اتلاف مثل هذه الابنية يعتبر جريمة كبرى - كما وصفتها الدكتورة كاترين كنيون ، أستاذة علم الآثار في جامعة اكسفورد ورئيسة مدرسة الآثار البريطانية في القدس في رسالة لها نشرت في جريدة التايمس اللندنية بتاريخ ١٧/٨/١٩٧٢ والتي اشترت اليها سابقا .

تاسعا : الاستيطان الاسرائيلي على الاراضي والاحياء العربية المصادرة في القدس وما حولها

« نهدف الى جعل القدس مدينة يهودية » هذا ما أعلنه وزير الاسكان الاسرائيلي في مؤتمر صحفي عقده في القدس يوم ١٥/٢/١٩٧١ وكشف فيه النقاب عن مؤامرة الاستيطان التي باشرها منذ ١٩٦٨ خارج أسوار القدس وداخلها وما حولها وتستهدف بناء (٣٥) ألف وحدة سكن وتوسع لاسكان (١٢٢) ألف اسرائيلي جديد كمرحلة أولى .

ولقد نفذت سلطات اسرائيل رغم الاحتجاجات والشكاوى العربية المتواصلة ورغم القرارات الدولية المتعاقبة بادانة اسرائيل ومطالبتها بالتوقف ، نفذت سلطات اسرائيل هذا البرنامج خلال السنوات الست الماضية ، وتم لها انشاء

سنة عشر حيا أو مستعمرة جديدة على أنقاض ما هدم من
أحياء وقرى عربية ، وعلى ما صودر أو اغتصب من أراضي
عربية داخل أسوار المدينة وخارجها وحول المنطقة التنظيمية
منها ، مطوقة من تبقى من عرب القدس ضمن قلاع من الابنية
السكنية والصناعية والعسكرية وحصرهم في منطقة ضيقة ،
مهددون باستمرار في أمنهم وما تبقى من مصادر رزقهم
وممتلكاتهم ومقدساتهم .

وتضم هذه الاحياء منطقتين صناعيتين ، وواحدة
عسكرية ، وأخرى جامعية واثنيتي عشر سكنية منها واحدة
داخل السور فوق أنقاض أربعة أحياء عربية أعدت لتضم
خمسة آلاف اسرائيلي كبديل للستة آلاف عربي الذين كانوا
يسكنونها .

ومؤخرا نقلت لنا جريدة الشعب التي تصدر بالقدس
في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٢ مخططا لمؤامرة
استيطانية اسرائيلية جديدة ، منقولا عن جريدة جروسالم
بوست الاسرائيلية ، كشفت لنا فيه النقاب عن مشروع
بناء واسكان تكميلي للستة عشر حيا السابقة — يستهدف
انشاء مساكن لاستيعاب أربعين ألف اسرائيلي آخرين ، ضمن
عدد من الاحياء يراعى في انشائها أن تسد الاطواق من الابنية
القلاعية السكنية التي تم بناؤها ، كما يستهدف بناء مدينة
صناعية في الخان الأحمر ، تتسع لاسكان مائة ألف من العمال
وعائلاتهم .

عاشرا : تهويد القضاء النظامي والاسلامي

على أثر الاحتلال الاسرائيلي للقدس في ١٩٦٧/٦/٧ ، أغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي جميع المحاكم النظامية في المدينة ، واتخذت الاجراءات التهويدية التالية :

أ - نقلت مقر محكمة الاستئناف العليا من القدس الى مدينة رام الله .

ب - دمجت محاكم البداية والصلح في القدس بالمحاكم الاسرائيلية المماثلة والقائمة بالطرف المحتل سابقا من المدينة ، ونقلت اليها جميع سجلاتها واثاثها .

ج - طلبت من القضاة والموظفين العرب تقديم طلبات للالتحاق بوزارة العدل الاسرائيلية .

د - فصلت القضاء النظامي القائم بالقدس عن شؤون الضفة الغربية والحقته كليا بالقضاء الاسرائيلي .

اعتبر الجهاز القضائي العربي هذه الاجراءات تأكيدا لتهويد القدس ، فرفضها رجال الجهاز وامتنع عن التعامل والعمل مع سلطات الاحتلال باستثناء اربعة. وما زالت الغالبية العظمى منهم ممتنعة عن مثل هذا التعاون ، مجمدة نفسها ، كل في منطقته ، حتى كتابة هذه المذكرة .

وقد شارك المحامون في القدس وفي الضفة الغربية ، والاسرة القضاة العربية برفض التعاون ورفض الظهور أمام المحاكم الاسرائيلية ، النظامية منها والعسكرية معطين

تضامنهم مع اخوانهم القضاة العرب في رفض الاعتراف
بضم القدس لاسرائيل ، وفصل قضائها عن قضاء الضفة
الغربية ، واكدوا هذا الرفض في عدد من المذكرات والوثائق
رفعت للمقامات الدولية والسلطات المحتلة نفسها ، وما زالوا
حتى اليوم يمتنعون عن الظهور والترافع امام المحاكم
الاسرائيلية .

اما المحاكم الشرعية الاسلامية ، فقد تفاضت سلطات
الاحتلال في بادئ الامر عن اغلاقها ، وحاولت استمالة
قضاتها وموظفيها تحت عوامل الإغراء أولا ، ثم الضغط
والتهديد فيما بعد ، للالتحاق بأجهزتها . ولما لم تنجح في ذلك ،
بادرت الى تقي رئيس المحكمة الشرعية الاسلامية ، سماحة
الشيخ عبد الحميد السائح من القدس لعمان مؤملة من وراء
ذلك اخضاع الباقين من رجال القضاء والشرع الاسلامي
الى ادارتها .

استمر قضاء الشرع الاسلامي في القدس في رفض
التعاون مع السلطات المحتلة وتضامن معهم جميع قضاة
الشرع ، وأجهزة المحاكم الشرعية ، ودوائر الاوقاف في الضفة
الغربية ، وما زالوا جميعا متمسكين بهذا الرفض حتى كتابة
هذه المذكرة .

وكان من نتيجة هذا الموقف ، أن أوعزت سلطات
الاحتلال الى أجهزة الاحتلال بعدم تنفيذ أي حكم أو قرار
للمحاكم الاسلامية ، كما تجاهلت كليا لية شكاية ترفعها اليها

دوائر الاوقاف أو رئيس الهيئة الاسلامية التي تألفت بعد
الاحتلال في القدس لترعى شؤون المسلمين في الضفة الغربية
بما فيها القدس .

وقد شمل هذا التجاهل لقرارات وأعمال المحاكم
الاسلامية عدم الاعتراف بشهادات الزواج والطلاق والارث
والوصاية والوقف وغيرها مما له علاقة يومية بالاحوال
الشخصية للسكان ، بما في ذلك أية ولادة جديدة تنشأ عن
زواج جديد الامر الذي خلق التعقيدات المتتالية للقضاة
الشرعيين وللأوقاف وللسكان المسلمين . ورغم كل هذه
المقاعب ، فقد تحمل الجميع ما كتب عليهم بصبر وهدوء
أقلقا السلطات المحتلة واضطراها مؤخرا الى اتخاذ اجراء
معاكس تأمل من ورائه خلق جو من البلبلة والانقسام بين
المسلمين ، وذلك بتعيينها قاضيا شرعيا ليافا على أن يكون
مسؤولا أيضا عن القضاء الاسلامي في القدس ، والطلب من
السكان مراجعته واعتماده في كل ما يتعلق بشؤونهم الدينية .

وقد رفض مسلموا القدس الاعتراف بهذا التعيين ،
ورفضوا التعامل مع القاضي الجديد ، معتبرين اياه غير مؤهل
للقضاء الاسلامي ، طالما هو يمارس عمله عن طريق الولاء
لحكومة اسرائيل ، فضلا عن اعتباره ، بقبوله ذلك ، معترفا
بضم القدس ، وهذا ما يتكروونه ويقاومونه .

حادي عشر : تهويد التعليم العربي

ولم تهمل سلطات الاحتلال الاسرائيلي قضية التعليم من

مخططاتها التهويفية ، فنقد سارعت منذ أيام الاحتلال الاولى ،
وقضعت ايديها على جميع المدارس الحكومية ومكاتب مدير التعليم
الاردني في المدينة واعلنت عن اختصاصها باخضاع التعليم في جميع
المدارس الحكومية لبرامج التعليم الاسرائيلية التي تطبقها على
المدارس العربية في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، كما اعلنت في
الوقت ذاته عن الغائها لبرامج التعليم الاردنية ولجميع الكتب
المدرسية الخاصة بها ، وطلبت من مدير التعليم الاردني العربي
وموظفي مكتبه ، وجميع مديرات ومديري ومعلمات ومعلمي ومدارس
القدس الاردنية العربية الالتحاق بأجهزة التعليم الاسرائيلية الخاضعة
لوزارة التربية والتعليم وبلدية القسم المحتل سابقا من المدينة .

. وقد رفض مدير التربية والتعليم ومساعدوه وجميع موظفي
مكتبه والجهاز التعليمي مبدئيا التعاون ، كما رفضوا الانضمام الى
اجهزة السلطات المحتلة رغم الاغراءات المالية التي عرضت عليهم ،
وكانت حجتهم في ذلك ، أنهم يرون في تنفيذ وتطبيق برامج التعليم
الاسرائيلية ، التفسير بقبولهم لعملية ضم القدس لاسرائيل ، وهو
ما يرفضونه الى أن يلغى هذا الضم . وكان رد سلطات الاحتلال
على هذا الموقف ، اصدار الاوامر باعتقال مدير التعليم
ومساعدوه السادة حسني الاشهب وأحمد عبد اللطيف
وسجن كل منهما مدة ثلاثة اشهر ، ثم اصدار سلسلة من الاوامر
لفتح المدارس في الاوقات المحددة لها ، والمباشرة بالضغط على
اجهزة التعليم وأولياء امر الطلاب بشتى الطرق للتعاون ولاستئناف
السنة الدراسية .

. وكان في القدس اثناء الاحتلال الاسرائيلي (٣٠٠) مدرسة

حكومية عربية منها (١٨) للذكور ، و (١٢) للإناث ، بالإضافة الى (١٤) مدرسة طائفية واهلية وكان يدرس فيها حوالي (١٥) ألفاً من الطالبات والطلاب .

فتحت المدارس الحكومية بالقوة ، والتحق بها بعض المعلمات والمعلمين لكن قسماً كبيراً منهم امتنع ومما زال ممتنعاً . أما المدارس الطائفية والاهلية فقد أوقفت لفترة ، ثم ما لبثت أن واصلت التدريس ، بعد أن تراءى لها امكانية الاستمرار بتدريس برامجها الخاصة .

وقد اغتنم عرب القدس فرصة افتتاح باب التعليم في المدارس الطائفية والاهلية فحولوا قسماً كبيراً من الطالبات والطلاب اليها بعد أن تفاهموا مع ادارتها لتوسيعها ، وافساح المجال لاستيعاب أكبر عدد ممكن فيها ، وقد أدت هذه الاجراءات الى تخفيض أعداد الطلاب العرب في المدارس الحكومية وخاصة الثانوية منها ، بشكل اقلق السلطات المحتلة ، ودفعها الى اصدار قانون جديد أسمته (قانون الاشراف على المدارس لسنة ١٩٦٩) . ونشر في مجلة القوانين الاسرائيلية العدد رقم ٥٦٤ الصادر بتاريخ ١٧ تموز ١٩٦٩ ، وتقرر العمل به اعتباراً من ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٧٠ .

والقانون في اجماله ، حلقة جديد من حلقات التهويد الاسرائيلي للقدس . ويستهدف الاشراف الكامل على جميع المدارس الطائفية والاهلية ويفرض على جميع المدارس والجهاز التعليمي فيها ، الحصول على تراخيص اسرائيلية تجيز لهم ولها الاستمرار بممارسة المهنة ، كما يفرض عليهم الاشراف الاسرائيلي الكامل بالنسبة لبرامج

التعليم وبالنسبة لمصادر التمويل .

وبرامج التعليم الاسرائيلي ، كما حللها رجال التربية العرب ،
تستبعد كل ما ينمي روح القومية العربية ، وتستدرج الطلاب العرب ،
وبخاصة الجيل الجديد منهم ، الى الابتعاد عن ثقافتهم وقيمهم
العربية ، بحيث تترول في النهاية شخصيتهم وهويتهم الاصلية ،
وينصهرون كليا في بوتقة الشخصية اليهودية والدولة الاسرائيلية .

ثاني عشر : تهويد الانسان العربي

وفي ٢٣/٨/١٩٦٨ أصدرت سلطات اسرائيل قانونا جديدا ،
لتطبيقه على عرب القدس ، أسمته « قانون التنظيمات القانونية
والادارية لسنة ١٩٦٨ » .

لقد اوضحت في فقرات سابقة ، اجراءات سلطات اسرائيل
المحتلة المتمثلة في عمليات تهويد القدس سياسيا — واداريا وجغرافيا
— واقتصاديا — وتعليميا ، ويأتي مشروع القانون الجديد ليستكمل
الفجوات الاخرى ، ويسعى لتهويد السكان العرب من مهنيين
وأصحاب حرف ومختلف أوجه النشاط العربي في المدينة ، ويضفي
على هذه الاجراءات الصفة القانونية .

ويفرض هذا القانون على عرب القدس ما يلي :

١ — ان يحصل كل عربي ، سواء كان صاحب عمل أو مهنة ، وكان
يمارس عمله أو مهنته بموجب رخصة أو اجازة حسب
القوانين الاردنية ، ان يحصل على رخصة جديدة وبموجب
القوانين الاسرائيلية خلال ستة اشهر انتهت في ٢٤/٢/١٩٦٩

وتتضم هذه الفئات ما يقارب الخمسة آلاف ، بين أصحاب العمل وأصحاب المهن والحرف .

ب - كل شركة عربية ، سواء اكانت خاصة أم عادية أم محدودة ، قائمة في القدس ، ومسجلة بموجب القوانين الاردنية ، عليها أن تعيد تسجيل نفسها لدى المحاكم الاسرائيلية وبموجب القوانين الاسرائيلية المرعية ، حسبما تقتضيه المصالح الاسرائيلية ، وان تقوم بذلك خلال مدة كانت محددة حتى ١٩٦٩/٥/٢٢ . وتشمل هذه العملية حوالي (١٨٠) شركة يبلغ رأس مالها المدفوع حوالي خمسة ملايين دينار ويبلغ عدد مساهميها حوالي أربعة آلاف ، كما يبلغ عدد موظفيها وعمالها حوالي أربعة آلاف آخرين .

ج - كل جمعية تعاونية عربية ، قائمة في القدس ومسجلة بموجب القوانين الاردنية عليها أن تعيد تسجيل نفسها لدى السلطات الاسرائيلية وبموجب القوانين والانظمة الاسرائيلية ، خلال مدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢ ، ويبلغ عدد الجمعيات التي يشملها هذا القانون (٢٣) جمعية ، وتتضمن تحت لوائها (١٥١٨) عضوا .

د - كل طبيب أو مهندس أو مدقق حسابات عربي ما زال يمارس مهنته في القدس بموجب القوانين الاردنية ، عليه أن يتقدم بطلب الى السلطات الاسرائيلية ليحصل على اجازة تتيح له الاستمرار بمهنته . وبموجب القوانين والانظمة الاسرائيلية ، وذلك خلال مدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢ . ويبلغ عدد هذه

١٠ الفئات من أخواننا عرب القدس حوالي الثمانين .

هـ - كل محام عربي يتعاطى المحاماة في القدس بموجب القوانين والانظمة الاردنية وما زال مقبلا في المدينة عليه ان يسجل اسمه في نقابة المحامين الاسرائيلية ، بموجب امر يصدره وزير العدل الاسرائيلي ، وينشر في الجريدة الرسمية ، دون طلب من المحامي نفسه ، وذلك خلال مدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢ ويبلغ عدد المحامين العرب في القدس حاليا حوالي الثلاثين محاميا .

و - كل صاحب امتياز أو علامة تجارية أو اختراع كان مسجلا لدى الحكومة الاردنية وما زال يستغل امتيازه أو اختراعه أو علامته التجارية في القدس ، عليه أن يعيد تسجيل امتيازه أو علامته التجارية أو اختراعه لدى السلطات الاسرائيلية وبموجب القوانين والانظمة والتعليمات الاسرائيلية ، وذلك خلال مدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢ .

ز - أي فئة من الفئات المشمولة ما بين أ - و أنفا ، لم تحصل على ترخيص جديد بموجب القوانين والانظمة الاسرائيلية ، تعتبر مخالفة للقوانين والانظمة الاسرائيلية ، ويتعرض أصحابها للعقوبات والغرامات التي تنص عليها القوانين والانظمة الاسرائيلية . وفي حالة الاستمرار بالمخالفات يمنعون من تعاطي أعمالهم ، وبالتالي يتعرضون لتجميد أنفسهم والحيلولة دون كسب موارد رزقهم التي يعيشون منها ، الامر الذي سيضطرنهم فيما بعد الى القبول

بالتسجيل أو النزوح والتشرد .

ح — ويضم هذا القانون مواد بشأن الاملاك اليهودية القائمة في القسم الغربي من المدينة ، تسمح بعودتها لاصحابها أو ورثتهم من اليهود الذين كانوا يقيمون في القسم العربي ، بينما لا تسمح هذه المواد أو غيرها للعرب المقيمين في القسم العربي من استعادة املاكهم في القسم الذي كانت تحتله اسرائيل قبل ١٩٦٧/٦/٥ ، وفي هذا منتهى التمييز في المعاملة .

ط — رفض عرب القدس هذا القانون ، وامتنعوا عن التقدم بطلبات للحصول على أية رخصة أو اعادة تسجيل أية شركة مما اضطر سلطات اسرائيل لاصدار ملاحق للقانون ، تمنح اصحاب الاختصاص من وزرائهم التفويض الكامل بتجديد رخص جميع اصحاب المهن والحرف العرب الموجودين في المدينة تجديدا تلقائيا ، وكذلك اعتبار جميع الشركات والجمعيات التعاونية واصحاب العلامات التجارية ، مسجلين بموجب الانظمة والقوانين الاسرائيلية .

ثالث عشر : احراق المسجد الاقصى واستمرار الاعتداءات على الاماكن الدينية الاسلامية في القدس

ولم يكن حريق المسجد الاقصى المبارك الذي حصل في ١٩٦٩/٨/٢١ الا حلقة من سلسلة حلقات المخطط الاسرائيلي لتهويد القدس ، وهو يهدف الى القضاء على هذا المكان الاسلامي المقدس ، والقضاء ايضا على مسجد الصخرة المشرفة المجاور ، وإلى الاستيلاء على الحرم القدسي بكامله ، وإلى تشييد هيكل

اسرائيلي كبير على انتفاضهما ، والى مجابهة العالم فيما بعد بالامر الواقع .

وكانت سلطات اسرائيل قد مهدت لهذا الحريق بعدد من الاجراءات والتحريضات ومنها :

ا - استملاكات ومصادرات وهدم ونسف العقارات الوقفية الملاصقة للمسجد الاقصى من الغرب والجنوب .

ب - اجتلال باب المغاربية ، أحد ابواب الحرم الشريف الملاصق للمسجد الاقصى من الغرب ، واقامة مركز عسكري اسرائيلي فيه ، واباحة الدخول اليه من قبل جميع الزوار الاسرائيليين دون رقابة موظفي الوقف الاسلامي عليهم .

ج - اقامة مظاهرات وصلوات يهودية داخل ساحات الحرم الشريف من قبل رجال الجيش الاسرائيلي ومنظمات اسرائيلية متطرفة وهيئات دينية .

د - اجراء حفريات عميقة خلفه .

هـ - تصريح لوزير الاديان الاسرائيلي بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٧ في مؤتمر ديني يهودي عقد في القدس جاء فيه :

« ان تحرير القدس قد وضع جميع المقدسات المسيحية وقسما من المقدسات الاسلامية تحت سلطة اسرائيل ، واعاد الى اليهود جميع كنائسهم فيها ، لكن لاسرائيل مقدسات اخرى في شرقي الاردن ، وفي الحرم القدسي الشريف ، وهذا الاخير

هو قدس الاقداس بالنسبة لليهود » .

و — تصريح لبن غوريون ، أول رئيس وزارة لاسرائيل ، قال فيه :

« لا معنى لاسرائيل بدون القدس ، ولا معنى للقدس بدون الهيكل » ويعني موقع الحرم الشريف .

حاولت سلطات اسرائيل ، في بادئ الامر ، الصاق تهمة الحريق بشركة كهرباء القدس ، الا ان مبادرة الشركة بارسال مهندسيها وبقطع التيار الكهربائي عن الموقع نور كشف الحريق ، والقيام باجراء تحقيق فني بسرعة ، والاعلان عن سلامة الشبكة الكهربائية الموزعة والموصلة ، ونفي وجود اي علاقة بين الكهرباء والحريق ، قوتت على تلك السلطات محاولة الصاق الحريق بها ، وقد اقلقها هذا ودفعها الى الصاق التهمة بشاب استرالي ، وجعلت من قضيته ، قضية تشابه المتهم بمصرع قاتل الرئيس كنيدي ، فالت له محكمة سورية ، ولفقت ادلة جنونه ، وانتهت الرواية بوضع المتهم في مستشفى للأمراض العقلية لفترة من الزمن ، ثم اخلت بعد ذلك سبيله وأعلنت عن عودته لاستراليا .

ولقد أعلن رئيس الهيئة الإسلامية بالقدس سماحة الشيخ حلمي المحتسب بياناً في مؤتمر صحفي عقده في القدس بعد إطفاء الحريق جاء فيه ما يلي :

أ — ان الجريق مفتعل ، وغير طبيعي ، وليس من جراء التيار الكهربائي .

ب — ان مياه البلدية لدى سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد قطعت

عن منطقة الحرم الشريف فور ظهور الحريق .

جـ - إن سيارات الاطفائية التابعة لبلدية سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، قد تأخر وصولها ومباشرتها عملية الاطفاء .

د - أن الذي ساهم وساعد على اخماد الحريق هو اطفائيات بلديتي رام الله والخليل .

ولقد كشف المهندسون العرب الذين انتدبتهم الهيئة الاسلامية في القدس ، أن الحريق قد شب في موقعين وليس في موضع واحد ، وكان الاول عند منبر نور الدين الفني والتاريخي فأتى عليه برمته ، وكان الثاني عند السطح الشرقي الجنوبي للمسجد فأتى على سقف ثلاثة أروقة وعلى جزء كبير من هذا القسم من المسجد .

ولئن سلم القسم الاكبر من المسجد من هذا الحريق ، فإن الخوف عليه من أي اعتداء اسرائيلي مازال قائما طالما هو والقدس والديار المقدسة في ظل الاحتلال الاسرائيلي .

هذا فيما يتعلق بالحريق ، وأما ما يتعلق باعتداءات السلطات والهيئات الدينية والافراد الاسرائيليين على الاماكن الدينية الاسلامية في القدس ، فإنها لم تنقطع واذكر فيما يلي أبرزها :

أ - استمزار احتفاظ سلطات الجيش الاسرائيلي بمفاتيح باب المغاربة ، أحد أبواب الحرم الشريف وأقرب باب للمسجد الأقصى واستمرار ابحاثهم للزوار الاسرائيليين بالدخول منه للحرم الشريف دون رقابة اسلامية .

ب - استمرار إقامة مظاهرات وصلوات دينية يهودية في ساحات

الحرم الشريف وأمام مداخل المسجدين الأقصى المبارك والصخرة المشرفة والتحرير على أزالتها وطنس معالمها .

ج - التمهيد لوضع اليد الإسرائيلية على مقبرتي باب الرحمة واليوسفية الملاصقتين للحرم القدسي الشريف من الجهة الشرقية وضمهما لمنتزه إسرائيل الوطني .

وقد مهد لذلك على مرحلتين :

الأولى : اقرار لجنة التنظيم المركزية الإسرائيلية لتخطيط منطقة القدس في ١٩/٨/١٩٧٠ على مخطط تصميم للبلدة القديمة بالقدس ولضواحيها ، ومصادقتها على خطة المنتزه حول أسوار المدينة ويسمونه بالمنتزه الوطني الإسرائيلي .

والثانية : اصدار وزير الداخلية الإسرائيلي أمرا نشر في جريدة القدس بتاريخ ١٩٧٤/٣/٦ ، اعتبر بموجبه المنطقة المحيطة بسور البلدة القديمة من القدس ، حديقة عامة .

والمقبرتان المشمولتان بهذه المؤامرة الجديدة ، هما أقدم المقابر الإسلامية في القدس ، وتعتبران جزءا حيا من تاريخ الإسلام بالقدس ، وذلك بما تضمنانه من رفاة كبار رجال الفتح الإسلامي والمجاهدين الأوائل ورجال الحكم والقضاء والعلم على مدى أجيال ، وفي مقدمتهم الصحابي الجليلان - عبادة بن الصامت البصري المتوفى سنة ٦٥٣م وشداد بن أوس الانصاري المتوفى سنة ٦٧٧م . وبالإضافة إلى الأهمية التاريخية ، فإن مجرد ملاصقتها للحرم الشريف شرقا ، ووضع اليد الإسرائيلية عليهما ، يزيد من تطويق

الحرم بالحفريات جنوبا وغربا ويعرض الحرم بكامله لخطر مقلقة .
رابع عشر : الاعتداءات الاسرائيلية على الاماكن المسيحية الدينية
والمقدسة

تميزت الاعتداءات الاسرائيلية على الاماكن المسيحية الدينية
والمقدسة وعلى الطوائف المسيحية بالاتجاهات التالية :

الاول : الازعاج والتحقير للمقدسات .

**والثاني : الضغوط الشديدة المتوالية على رجالات الطوائف
المسيحية الكبيرة لاجبارها على التنازل عن مساحات كبيرة من
اراضيها وعقاراتها في القدس سواء بالبيع المباشر او الاجارة
الطويلة الاجل .**

**والثالث : الارهاب لرجال الدين والافراد وحمل الكثيرين منهم
على النزوح .**

١ - فعلى صعيد الازعاج والتحقير للمقدسات فقد تعرضت كنيسة
القيامة ، وهي اكبر واقدم كنيسة مسيحية في القدس وفي
العالم ، تعرضت خلال السنوات السبع الاخيرة للحوادث
التالية :

١ - سرق تاج السيدة العذراء في اواخر سنة ١٩٦٧ من قبل
بعض الاسرائيليين .

٢ - تحطيم قناديل الزيت والشموع التي فوق القبر المقدس
في مدخل الكنيسة بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٤ من قبل
اسرائيلي امريكي .

٣ — محاولة سرقة اكليل مرصع بالماس قائم قرب صليب الجلجلة داخل كنيسة القيامة من قبل ثلاثة اسرائيليين مساء ١٢/٤/١٩٧٣ واعقدها عليهم على راهب فرنسيسكاني والتسبب في الحاق اضرار بالغة فيه .

٤ — وتعرض دير الاقباط ليلة عيد الميلاد المجيد في ٢٥/٤/١٩٧٠ الى اعتداء على ممتلكاته ورهبانه من قبل عدد من رجال البوليس الاسرائيلي .

٥ — وأحرق موتورون من الاسرائيليين المتعصبين في ٦/٢/١٩٧٣ المركز الدولي للكتاب المقدس على جبل الزيتون .

٦ — كما أحرقت أربع مراكز مسيحية في القدس في ١١/٢/١٩٧٤ .

ب — وعلى صعيد استملاك املاك الدير المسيحية في القدس وهي التي كانت طيلة الاجيال السابقة ، تسعى لضم المزيد لاملاكها في المدينة المقدسة ، فقد فقدت بفعل الضغوط الشديدة والمتواصلة على رجالها ، المواقع الهامة التالية :

١ — اراضي احياء المصلبة والقطمون وكرم الرهبان الواقع بين محطة سكة الحديد وفندق الملك داود بالقدس — وتضم مساحات واسعة من اراضي غرب القدس وكلها اجرتها بطركية الروم الارثوذكس للسلطات الاسرائيلية — كما علمت — لمدة ٩٩ سنة ، وقد اقيمت على هذه

الأراضي أحياء يهودية متعددة .

٢ - مدرسة سُنلر الألمانية والمعروفة باسم مدرسة دار
الايثام السورية ، ومعها مساحة واسعة من الأرض
وعدد كبير من الابنية وتقع شمال القدس ، كانت تملكها
جمعية خيرية ألمانية ، اضطرت لبيعها لسلطات الاحتلال
الإسرائيلية تحت التهديد .

٣ - أراضي وأبنية الكنيسة الروسية البيضاء والمعروفة
(بالمسكوبية) وتقع في وسط القدس وتضم مساحة
من الأرض وعددا من العمارات الضخمة والتي منها
المستشفى الحكومي وعمارات المحاكم النظامية وقيادة
البوليس والسجن المركزي ، وجميعها تنازلت عنها
الكنيسة الروسية البيضاء للسلطات الإسرائيلية تحت
التهديد .

٤ - أراضي وعقارات متعددة ومن بينها عمارة فندق فاست
في وسط القدس ، كانت تملكها بطركية الأرمن
بالقدس ، باعته للسلطات الإسرائيلية تحت التهديد
أيضا .

ج - وعلى صعيد الإرهاب لرجال الدين المسيحي والافراد فقد
تعرض الكثيرون منهم ، داخل الكنائس والأديرة وفي فترات
متعددة للاعتداءات ، وكان من أبرز هذه الاعتداءات التالية :
١ - الاعتداء بالضرب الشديد على المطران فاسيلوس -

الرجل الثاني في البطركية الارثوذكسية للروم بالقدس ،
من قبل اسرائيليين يوم ١٩٧٣/٢/٦ .

٢ — الاعتداء على رهبان دير الاقباط بالضرب ليلة عيد الميلاد
المجيد في ١٩٧٠/٤/٢٥ من قبل فوج من رجال البوليس
الاسرائيلي .

٣ — والاعتداء الاخير ، اعتقال المطران الاربان كبوشي
ومحاكمته السورية وما رافقها من فصول ارهايبة
وتهديدية لرجال الدين ولغيرهم من اهل البلاد المدنيين
ثم الحكم عليه في التاسع من كانون الثاني ١٩٧٤
بالسجن اثني عشر عاما .

٤ — تضيق الخناق على الافراد المسيحيين بالقدس مما
اضطر الآلاف منهم للنزوح كما يتبين من الكشف التالي :

| الطائفة | عدد أفرادها قبل الاحتلال | عدد أفرادها |
|-----------------|--------------------------|-------------|
| | سنة ١٩٦٧ | الآن |
| الروم الارثوذكس | ٥٠٠٠ | ٤٥٠٠ |
| الكاثوليك | ٧٠٠٠ | ٤٠٠٠ |
| الارمن | ٣٠٠٠ | ٢٠٠٠ |
| الطوائف الاخرى | ٣٣٠٠ | ٢٣٦٠ |
| | ١٨٣٠٠ | ١٢٨٦٠ |

ولقد اثارت هذه الاعتداءات والنتائج كبار رجال الدين
المسيحي وفي مقدمتهم القاصد الرسولي في القدس رئيس الاساقفة

لاغي الذي صرح أن نزوح السكان المسيحيين العرب من القدس ، سيؤدي الى نزوح المسيحية فيها معهم . وقال رئيس اساقفة الاسكا الكاثوليكي الاميركي جوزيف ريان - عند زيارته القدس سنة ١٩٧٢ ، أنه اذا استمر نزوح هؤلاء المسيحيين العرب من القدس فلن يبق سوى المطارنة والقسيسين يقيمون ضمن كنائس تاريخية تتحول مع الزمن الى متاحف .

وفي بيان نشره نفس رئيس الاساقفة ريان عقب زيارته للقدس ، ووزعه على جميع مطارنة الكاثوليك في الولايات المتحدة الاميركية ، ناشدهم فيه أن يهبوا مجتمعين ويناشدوا حكومتهم التي تملك القوة والتأثير على اسرائيل ، أن تضغط عليها لاييقاف الاعتداءات الاجرامية المتواصلة على القدس وعلى سكانها العرب وخاصة على المقدسات المسيحية .

خامس عشر : نقل مراكز الخدمات الصحية العربية من القدس الى رام الله

وفي أوائل آذار ١٩٧٣ وجهت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالقدس ، الى رؤساء وموظفي الخدمات الصحية القائمة في القدس تطلب منهم الانتقال مع أجهزتهم الطبية وسجلاتهم الى رام الله - وتبعد ستة عشر كيلو مترا عن القدس - اعتبارا من أول نيسان ١٩٧٣ وتهدهم بالفصل ان تخلفوا .

وتشمل هذه الخدمات المراكز التالية :

أ - مديرية الصحة العامة وعددهم ١٦

ب - المختبرات الصحية العامة وعددهم ١٢

ج - بنك الدم وعددهم ٨

د - مكافحة السل وعددهم ١٠

ان هذه المراكز الصحية الانسانية كانت تعمل منذ انشائها ، بعضها استثنافا لعهد الانتداب والحكم الاردني وبعضها منذ أوجدته الحكومة الاردنية ، وكانت هذه المراكز وما تزال تعمل في خدمة عرب القدس بصفة خاصة ومحافظة القدس والضفة الغربية بصورة عامة .

فالمديرية العامة للصحة كانت بالإضافة لاشرفها الصحي على جميع مراكز الصحة في الضفة الغربية تضم مركز عيادة صحي يقدم العلاج لعرب القدس ولسكان أربعة وثلاثين قرية عربية محيطة بها ويقوم هذا المركز أيضا بتسجيل المواليد والوفيات لهذه المجموعة من السكان الذين يربو عددهم على مائة وخمسين ألفا ، جميعهم سيصبح مضطرا لحمل آلامه ومتاعبه للانتقال الى رام الله أو مراجعة مكاتب الصحة الاسرائيلية في القدس .

والمختبرات الصحية العربية في القدس كانت مرجعا اوليا لسكان القدس وقراها مضافا اليهم سكان محافظة الخليل ومناطق بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ، والبيره ورام الله وأريخا وقراها أيضا ، أي ما يقارب من ثلاثمائة ألف عربي فيها ، جميع هؤلاء سيضطرون لتحمل المزيد من التعب والنفقات أو الاكراه النفساني واللجوء الى المختبرات الاسرائيلية في القدس .

ومركز مكافحة السل وبثك الدم ، كانا يخدمان عرب الضفة الغربية بأجمعها بما فيهم عرب القدس ، وأكثرهم سيضطر لتحمل المزيد من النفقات والتعب في وقت هم أحوج فيه لتخفيف الآلام ، اذا ما ولوا وجوههم شطر رام الله وستزداد آلامهم اذا ما اضطروا لمراجعة المراكز الاسرائيلية المماثلة في القدس .

ان هذه الاجراءات ، فضلا عن أنها غير انسانية فإنها تعتبر تكريسا لعمليات تغيير سياسي في المنطقة وحلقة من حلقات مخطط تهويد مدينة القدس .

ولقد تم حتى اليوم نقل مكاتب مديرية الصحة العامة والمختبرات الصحية ومكافحة السل ، ولم يبق الا بنك الدم ، المتوقع نقله هو الآخر في أية لحظة .

سادس عشر : اغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية العربية بالقدس

وبتاريخ ١٦/٥/١٩٧٣ ، اضافت سلطات الاحتلال الاسرائيلي اعتداء آخر الى سلسلة اعتداءاتها على القدس وعلى عرب القدس ، وذلك باقدامها على اغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية العربية في المدينة ، وتوزيع اختصاصها بين ثلاثة مكاتب هي :

الاول : مكتب اسرائيلي مقره القدس وعلى رأسه موظف اسرائيلي ، اناطت به الاشراف على جميع الجمعيات الخيرية العربية القائمة في مدينة القدس .

والثاني : مكتب فرعي ، مقره مدينة رام الله ، وجعلته تحت رئاسة موظف عربي واناطت به الاشراف على الجمعيات الخيرية.

الواقعة في رام الله والبيره وقضائها .

والثالث : مكتب فرعي آخر ، مقره مدينة أريحا ، وجعلته تحت رئاسة عربي آخر وأناطت به الاشراف على الجمعيات الخيرية العربية الواقعة في قضائي بيت لحم وأريحا .

ان هذه الاجراءات هي اجراءات سياسية يقصد بها تمزيق هذه الدائرة العربية الاردنية القائمة بالقدس والحاق بجميع الجمعيات الخيرية العربية فيها بدائرة اسرائيلية تابعة للحكم الاسرائيلي المباشر كما يقصد منها أيضا فك ارتباط الجمعيات العربية الاخرى القائمة في الوية رام الله وأريحا وبيت لحم من الدائرة العربية الام القائمة بالقدس ، واخضاعها للحكم العسكري الاسرائيلي المباشر الذي يشرف على ادارة الضفة الغربية حاليا ، وكلتا العمليتين يراد بهما تكريس فصل القدس سياسيا عن الضفة الغربية وتكريس ضمها لسلطات الاحتلال الاسرائيلي .

وفي القدس حاليا أكثر من ثلاثين جمعية خيرية قائمة ، شملها التغير السياسي الجديد ، وستصبح هي وجميع معاهدها العلمية والطبية والخيرية ، خاضعة للقوانين الاسرائيلية وللاشراف الاسرائيلي المباشر . وعلى رأس هذه المعاهد ، يأتي مستشفى المقاصد الخيرية الاسلامية والمستشفى وملجأ العجزة الارثوذكسي ومستشفى الهلال الاحمر ودار الطفل العربي ، والمعهد المهني للجنة اليتيم العربي والمعهد العربي وعشرات من العيادات الطبية والمدارس الاهلية الاخرى .

وتشكل هذه الاجراءات حلقة أخرى من حلقات 'اعتداءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي على حقوق السكان المدنيين العرب في اسرائيل المحتلة خلافا لاتفاقية جنيف وخلافا لقرارات هيئة الامم المتحدة ولقرارات مجلس الامن الدولي والتي جاء في الفقرة الثالثة من آخرها وهو رقم ١٩٧١/٢٩٨ المؤرخ ١٩٧١/٩/٢٥ ما يلي :

الفقرة الثالثة : ان مجلس الامن يؤكد في اوضح عبارات ممكنة ان جميع الاعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل بما في ذلك مصادرة الاراضي والممتلكات ونقل السكان ووضع تشريعات تهدف الى ضم القطاع المحتل من القدس ، هي كلها اعمال باطلة ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع .

سابع عشر : ابعاد المواطنين

وكجزء من مخطط اسرائيل لتفريغ الوطن العربي من أصحابه وفي محاولة لاضعاف روح الصمود واخماد المقاومة في الارض المحتلة لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى ابعاد عدد وافر من رجال السياسة وممثلي قطاعات الشعب المختلفة عن بلدانهم الى الضفة الشرقية ومؤخرا الى لبنان بحجة قيامهم بأعمال تخل بأمن قوى الاحتلال بأسلوب تعسفي ارهابي يتنكر لكل المفاهيم الانسانية. وتتجلى فيه طبيعة الغزو والقهر ، فقد كان الابعاد يتم بصورة مفاجئة ويبلغ المبعد أمر الابعاد على الجسر أو الحدود ، دون أن يعطى أية فرصة للاتصال بعائلته أو التزود بشيء من حاجياته الخاصة . ويتبع ذلك طبعا فصل المبعد عن عائلته ، وقطع سبيل العيش عليه . ولقد استرسلت اسرائيل في عمليات الابعاد حتى امتدت الى صفوف العمال.

والمدرسين والطلاب فبلغ عدد المبعدين من الضفة الغربية حتى كتابة هذه المذكرة ما ينوف عن ألف وخمسمائة ، ومن القدس خاصة ما يزيد عن المائة بينهم رئيس الهيئة الإسلامية العليا ، وأمين القدس ، ووزراء سابقون ، وأعيان ونواب وأطباء ومحامون ، ومجرأء كليات ومدارس ومعلمون ومزارعون وملاكون وتجار وعمال وطلاب ذكورا وإناثا .

وتستهدف إسرائيل من وراء الإبعاد تحقيق ما يلي :

- ١ - التخلص من عدد من القادة السياسيين والشعبيين العرب .
- ٢ - إضعاف روح المقاومة عند المواطنين بشكل عام خشية التعرض لاجراءات الإبعاد .
- ٣ - تخفيف عبء سلطات الاحتلال ، وذلك بالخلاص من عدد من الناس يشكل بقاؤهم في السجون دون محاكمة أو تهم معينة ، عامل ضغط كبير بالنسبة للرأي العام الداخلي والخارجي .
- ٤ - في حالة التوسع في ممارسة الإبعاد ، تكون قدرة السجون على الاستيعاب أكبر .
- ٥ - اضطرار عائلات المبعدين للحاق بهم لأسباب عادية ونفسية قاهرة .

ان سلطات الاحتلال تمارس الإبعاد مستندة - كما تدعي - الى قانون للدفاع أيام الانتداب البريطاني وان ذلك القانون قد ألغي بعد دمج الضفة الغربية في الاردن . وان اجراءاتها تخالف :

١ — ميثاق جنيف المادة (٤٩) الاتفاقية الرابعة ، واسرائيل من ضمن موقعيها ، وتنص على أن « النقل الاجباري للأشخاص المحميين من اراض محتلة الى اراضي دولة الاحتلال أو اية ارض محتلة محظور بغض النظر عن دواعيه » .

٢ — قرار مجلس الامن رقم (٢٣٧) بتاريخ ١٤ حزيران الذي ينص على « ضرورة تفادي الحاق الضرر بالمدنيين وأسرى الحرب ، ورعاية حقوق الانسان والتقييد بميثاق جنيف » .

ثامن عشر : تغيير اسماء الشوارع والطرق والمساحات العامة

وهذه حلقة جديدة من حلقات مخططات سلطات الاحتلال العسكري الصهيوني لتهويد مدينة القدس . وتشمل هذه الحلقة تغيير اسماء المساحات والشوارع والطرق العربية والتاريخية واستبدالها بأخرى يهودية ، كجزء من خطة تستهدف ازالة معالم الحضارة العربية والاسلامية عن المدينة المقدسة . وفيما يلي بعض هذه التغييرات :

الاسم الجديد

الاسم القديم

١ — طريق سليمان — خارج السور —
والمعني بسليمان — السلطان سليمان
القانوني باني سور القدس — وهي
المتدة من باب العمود حتى ساحة

شارع المظليين

النبى غربا

- ٢ — تل الشرفة — خارج السور ، وتضم
القسم الشرقي من هضبة الشيخ
جراح
جفعات همفتار
- ٣ — باب المغاربة — داخل السور (نسبة
الى عرب شمال افريقيا)
رحوب بيتي محسي
- ٤ — طريق الواد — داخل السور ، ويمتد
من داخل باب العمود حتى ملتقى
شارع باب السلسلة
رحوب هكاي
- ٥ — حارة الشرف — داخل السور
مشقاف لداخ
- ٦ — سوق الحصر — داخل السور
حباد
- ٧ — عقبة درويش — داخل السور
حبر حيسيم
- ٨ — عقبة غنيم — داخل السور
شونيه هالكوت
- ٩ — طريق الفرير — داخل السور
هاحيم
- ١٠ — طريق المجاهدين — داخل السور
ذيرخ شاعر هيرؤت
- ١١ — الهضبة الفرنسية او كرم لويز او تل
المشارف
حي شابيرا
- ١٢ — ساحة باب الخليل
ميدان عودة صهيون
- ١٣ — عقبة ابو مدين الغوث الواقعة ما بين
حائط البراق والحي اليهودي
عقبة الشاعر يهودا
هاليفي

لكل اسم من الاسماء المستبدلة ذلالة وتاريخ ، ترتبط كلها في تاريخ العرب والاسلام في المدينة المقدسة ، وان ازالة هذه الاسماء لتعتبر ازالة للدلائل وللتاريخ العربي والاسلامي ، كما تعتبر جريمة واعتداء بالغين على الحضارة وتاريخ القدس .

تاسع عشر : تنفيذ قانون اسرائيلي للتعويض عن املاك العرب الغائبين في القدس

اقر البرلمان الاسرائيلي في حزيران ١٩٧٣ مشروع قانون اسمه « قانون املاك الغائبين الاسرائيلي - تعويض - ١٩٧٣ » .

ويدعو القانون عرب القدس ، الحاضر منهم والغائب للتنازل عن املاكهم مقابل تعويضات مالية ، وحدد النظام المنبثق عن هذا القانون ، الاجراءات التي يجب السير بموجبها للنظر في الطلبات المتقدمة ، وبغض النظر عن ضالة قيمة هذه التعويضات وعن مدة تسديدها التي تمتد ما بين سنة وخمسة عشر سنة ، فان لهذا القانون ابعاده واهدافه السياسية الخطيرة ومن أبرزها ما يلي :

أ - حرمان الغائبين من عرب القدس الذين طردتهم سلطات الاحتلال اثناء وبعد قتال ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وعددهم يزيد على مائة الف ، حرمانهم من حق العودة لمدينتهم .

ب - الضغط على اصحاب الاملاك العرب الموجودين حاليا وكذلك وكلاء الغائبين ، الضغط على هؤلاء بشتى انواع الارهاب

للتنازل عما يملكون في القسم المحتل من القدس بعد حرب

١٩٤٨ .

ج - قيام سلطات الاحتلال ، بحملة تضليل في الاوساط الدولية والعالمية تزعم فيها ان عرب القدس قد باعوا ممتلكاتهم الى السلطات الاسرائيلية بمحض ارادتهم .

د - ستتخذ سلطات الاحتلال من الاجرائين السابقين وسيلة مكررة لدعم اجراءاتها في تكريس ضم القدس ، وبالتالي ترسيخ ادعائها بأن القدس عاصمتها .

هـ - ستؤدي هذه الاجراءات الى تقليص ملكية العرب في القدس وبالتالي الى تقليص الكيان العربي في القدس .

و - يخشى ان يتخذ من هذا القانون سابقة لتطبيقه فيما بعد على باقي المناطق العربية المحتلة من فلسطين .

ز - ان يتخذ من هذا القانون ، وسيلة شرعية لتصفية القضية الفلسطينية برمتها :

ولقد صرحت حين صدور القانون

« ان عرب القدس ، وهم جزء من عرب فلسطين والامة العربية ، وهم الذين ساهموا في مقاومة وعد بلفور منذ صدوره وحتى زوال الانتداب ، ورفضوا الاعتراف بدولة البقي ، كما رفضوا الاعتراف بعملية ضم القدس ، وابوا الدخول في أية مفاوضات للتنازل عن املاكهم المصادرة واعلنوا باستمرار ان وطنهم ليس سلعة للبيع وتحملوا في سبيل ذلك التضحيات تلو التضحيات ، ان هؤلاء

الاهل أنفسهم يلقنون العدو ومناصريه درسا جديدا في التضحيات
والتمسك بالاطمان ، وسوف يفوتون على سلطات الخديعة والبغي ،
هذه الدسيسة الجديدة من مخططات مكرهم واجرامهم ، من ان
تنجح .

اما بالنسبة للرأي العام العالمي ، فيكفي الايضاح والاشارة ، بأنه
لم يتقدم احد من اصحاب الاملاك العربية في القدس (وهم الذين
صودر لهم اكثر من الف وتسعمائة عقار وما يزيد على اثنين وعشرين
الف دونم في السنوات الاخيرة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٤ وقد وصلتهم
الدعوات الخطية من سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، تدعوهم فيها
لمراجعتهم للتفاوض معهم بشأن تعويضهم عن املاكهم وأراضيهم
المصادرة ، وهم يعدون بالآلاف وأكثرهم يعيشون عيشة بؤس
وحاجة) — لم يتقدم احد من عرب القدس لمراجعة سلطات الاحتلال
والتفاوض معها للتعويض عما صودر من املاك وارض عربية لهم ،
وذلك على الرغم من الضغوط والاستفزازات والاغراءات المتواصلة
التي تعرضوا لها وما زالوا يتعرضون .

هذا ومما لا شك فيه ، أن المشروع الآنف الذكر ، هو عبارة
عن استفزاز وتحد جديدين ، ليس لعرب القدس وحدهم ، وانما
للأمة العربية جمعاء ، وعبارة عن استفزاز وتحد للامتين الاسلامية
والمسيحية ، وصفعة جديدة لهيئة الامم وللمبادئ الانسانية ،
وللسلام العالمي ..

**عشرون : اقرار مشروع تنظيم مدن اسرائيلي جديد للقدس
واضواحيها**

.. اقرت لجان التنظيم الاسرائيلي بعد دراسة استغرقت ست

سنوات ، مشروع تنظيم جديد للقدس وضواحيها ، يستهدف تغيير طابع المدينة الديني والتاريخي الفريد ، الى مدينة عصرية تشابه نيويورك ولوس انجلوس ، وتسلب القدس روحانيتها وعروبتها ، وتحولها الى مدينة يهودية .

ولقد اثار هذا المشروع عواصف من الانتقادات المحلية والعالمية واشترك فيها كبار مهندسي التنظيم ، ومن بينهم رئيس كلية التخطيط في جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الذي طالب بوقف تنفيذ هذا المشروع وهدم جميع ما بني من عمارات متعددة الطبقات على الهضاب المحيطة بالقدس ووصفها بأنها عمل مخز يجب ازالته فوراً .

ومن أبرز ما يتضمنه هذا المشروع، انشاء مركز تجاري رئيسي في وسط المدينة ، في ساحة تبلغ (٢٧٠٠) دونم وفي حدود تقع ما بين مقبرة مامن الله الاسلامية غربا وما بين منطقة المستشفى البلدي في طريق يافا شمالا ، وبين محطة السكة الحديد جنوبا ، وسور القدس وحي وادي الجوز شرقا .

والمناطق التي يشملها المشروع ، تضم الاحياء العربية التالية :
١. - حي باب الساهرة ، ويضم شوارع صلاح الدين وبورت سعيد والرشيد وقسما من شارع الملك حسين ، وكلها سكنية وتجارية وسياحية ومدرسية ومكتظة بالسكان .

ب. - حي باب العمود - خارج السور - ويضم طريق نابلس وقسما من شارع الملك حسين ، وهي معا تشكل قسما آخر من

المناطق التجارية والسكنية والمدرسية والدينية ، وكلها مكتظة بالسكان .

ج - حي الشيخ جراح ، ويضم مناطق سكنية ومدرسية وسياحية وتجارية وكلها مكتظة بالسكان .

د - أجزاء من أحياء المصراة وسعد وسعيد ، وهي مناطق سكنية وتجارية وسياحية ومكتظة بالسكان وهذه الأحياء ، هي من ضمن المناطق العربية التي تم احتلالها من قبل إسرائيل في حزيران ١٩٦٧ ، ويسكنها ويعمل فيها أكثر من ثلاثين ألف عربي الآن .

ويضم المشروع أيضا ، أحياء عربية أخرى ، سبق للعدو أن احتلها منذ سنة ١٩٤٨ وما زالت قائمة ، وتضم :

١ - أجزاء أخرى من أحياء المصراة وسعد وسعيد ، وهي مناطق سكنية ومدرسية .

ب - باب الخليل وطريق يافا ، وهي مناطق تجارية وسكنية ودينية .

ج - ساحة الساعة والمنشية ، وهي مناطق تجارية وسكنية .

د - مأمن الله ، وتضم مناطق تجارية وسكنية وسياحية ودينية .

هـ - الشماعة ، وتضم مناطق تجارية وسكنية .

و - حي جمعية الشبان المسيحية ، ويضم مناطق سكنية وسياحية وتجارية ومدرسية .

ز - المستشفى الطلياني وطريق الاحباش ، وتضم مناطق سكنية

وتجارية وصحية .

ح - المسكونية ، وتضم مراكز خدمات عامة ودينية وسكنية .
واكثر من ٩٠ ٪ من املاك هذه الاحياء هي املاك عربية
الأصل والباقي للطوائف الدينية المسيحية .

هذه الاحياء العربية ، التي تشكل قلب القدس العمراني
الحديث ، مهددة بواسطة المشروع الاسرائيلي التنظيمي الجديد
لمايلي :

١ - للتوقف عن النمو كمرحلة أولى .
ب - لتغيير المعالم ، سواء بالهدم الكلي او الجزئي التدريجي كمرحلة
ثانية .

ج - الضغوط المتواصلة على الملاكين والسكان وأصحاب المهن
والعاملين العرب فيها ، واجلاؤهم عنها كما حصل لآخوانهم
في الاحياء العربية التي أخضعت لاعادة التنظيم داخل الاسوار ،
كمرحلة ثالثة .

د - انشاءات اسرائيلية جديدة ويتبعها اسكان يهودي واسع ،
كمرحلة رابعة .

هـ - وازالة الحضارة والاسماء العربية عن هذه الاحياء واستبدالها
بالحضارة والاسماء اليهودية ، كمرحلة خامسة .

هذا بعض ما يستهدفه هذا المخطط الاسرائيلي الجديد
لوسط القدس ، وهو جزء من المخطط التهويدي للمدينة المقدسة ،

أرى فيه تهديدا خطيرا لتغيير معالم المدينة حضاريا وسكانيا ، وهو ما يتعارض وقرارات هيئة الامم ومجلس الامن ومنظمة اليونسكو ، وحقوق الانسان وميثاق جنيف لسنة ١٩٤٩ .

حادي وعشرون : فك ونقل موتورات ومضخات محطات مياه امانة القدس

وحتى محطات مياه عرب القدس لم تسلم من اعتداءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، فقد قامت سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي مؤخرا بفك ونقل جميع موتورات ومضخات المياه التابعة لامانة القدس في خمس من محطاتها وربطت عرب القدس بشبكة المياه الخاصة ببلدية الاحتلال .

كل محطة من هذه المحطات كانت تضم ما بين موتور وثلاثة ومثلها من المضخات ، وكانت مجموعها تضخ قرابة أربعة آلاف متر مكعب من المياه يوميا .

ان فك هذه الموتورات والمضخات ونقلها يشكل اعتداء متعدد الجوانب . فمن ناحية هو اعتداء سلب لممتلكات سلطة محلية مدنية، ويخالف اتفاقيات جنيف ، ومن ناحية أخرى فهو اعتداء يربط عرب القدس بمياه بلدية الاحتلال الاسرائيلي ، ويشكل تغييرا أساسيا للوضع الراهن في القدس ، ويكرس عمليا ضم القدس لسلطات الاحتلال ، الامر الذي يعتبر مناقضا ومخالفا لقرارات الامم المتحدة رقمي ٦٧/٢٢٥٣ و ٦٧/٢٢٥٤ وكذلك مناقضا ومخالفا لقرارات مجلس الامن الدولي ارقام ٦٨/٢٥٢ و ٦٩/٢٦٧ و ٧١/٢٩٨ .

العملية حلقة أخرى من مخططات تهويد القدس ، ولها أبعاد ومضاعفات ترتبط ارتباطا وثيقا بأي حل سلمي ينتظر التوصل اليه .
ثاني وعشرون : اعتداءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي على شركة كهرباء محافظة القدس وعلى حقوق أمانة القدس فيها

ومن بين الاعتداءات البارزة التي تساعد على تغيير الأوضاع في القدس ، الاعتداء الذي تعرضت له شركة كهرباء القدس مؤخرا ، واستهدف احلال بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية مكان أمانة القدس العربية في الشركة ، مساهمة وتمثيلا في مجلس مدراء الشركة بموجب مراسيم تشريعية غير قانونية وتحت الضغط والارهاب .

وتوصلا لذلك ، فقد أصدرت حكومة الاحتلال الاسرائيلي ، خلال السنتين الاخيرتين مرسومين مهذا لهذه الغاية هما :

الاول : مرسوم أصدره وزير العدل الاسرائيلي يعقوب س. شابيرا ، ونشره في مجلة الوقائع الاسرائيلية رقم ٢٦٠٧ الصادرة بتاريخ ١٩٧٠/٩/١ ، اسمه « مرسوم التنظيمات القانونية والادارية أعضاء في مجلس مدراء لسنة ٥٧٣٠ - ١٩٧٠ » استند بموجبه الى المادة (١١) من قانون اسرائيلي اسمه « قانون التنظيمات القانونية والادارية (نص موحد) لسنة ٥٧٣٠ - ١٩٧١ » ، وأمر استنادا الى الصلاحيات المخولة له بموجب ذلك القانون بضم عضوين يمثلان بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية ، الى مجلس مدراء شركة كهرباء محافظة القدس بدل الممثلين عن مجلس أمانة القدس في نفس المجلس .

والثاني : « وثيقة نقل أسهم » ، نقلت بموجبها حكومة اسرائيل - (٦١٨٦) سهما التي تملكها امانة القدس العربية في شركة كهرباء محافظة القدس ، نقلتها الى بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية بموجب اتفاق وقع في اليوم الخامس عشر من ايلول ١٩٧١ نيابة عن حكومة الاحتلال الاسرائيلية كل من محاسبها العام ومساعدته ، ووقعها نيابة عن بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية رئيس بلديتها ومدير ماليتها .

ان قانون التنظيمات القانونية والادارية الذي استند عليه وزير العدل لحكومة الاحتلال العسكري الاسرائيلي في اصدار المرسوم الاول ، هو نفس القانون الذي عارضت في اصداره الحكومة الاردنية الهاشمية سنة ١٩٦٩ وقدمت شكوى بخصوصه لمجلس الامن الدولي ، بحجة انه يهدف الى تغيير الاوضاع في المدينة المقدسة ، وقد اخذ مجلس الامن الدولي آنذاك بوجهة نظر الحكومة الاردنية الهاشمية وأصدر قراره رقم ٦٩/٢٦٧ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣ الذي جاء في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ منه ما يلي :

الفقرة ٣ - يوجب مجلس الامن بأقوى تعبير جميع الاجراءات التي تم اتخاذها لتغيير وضع مدينة القدس .

الفقرة ٤ - يؤكد مجلس الامن ان جميع الاجراءات التشريعية والادارية وكذلك جميع اعمال اسرائيل الهادفة لتغيير وضع مدينة القدس ، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي والممتلكات في المدينة ، هي لاغية قانونيا ، ولا يمكن لها ان تغير ذلك الوضع .

الفقرة هـ - يطالب إسرائيل مرة أخرى ، بالحاح لكي تلغي فوراً جميع الاجراءات التي اتخذتها والتي من شأنها تغيير مدينة القدس ، وأن تكف عن جميع الاجراءات التي قد تؤدي الى مثل هذا التغيير .

ان المرسوم موضوع البحث ، استند الى القانون الذي اعتبره مجلس الامن الدولي في قراره المشار اليه آنفاً ، باطلاً ولاغياً ، وأن ما بني على باطل فهو باطل ، ولذلك فان موضوع استبدال مدراء مجلس الشركة هو اجراء باطل .

أما عملية نقل الاسهم ، التي جرت بموجب « وثيقة نقل الاسهم » المشار اليها آنفاً فهي الاخرى عملية باطلة قانوناً ، ذلك انه لا يحق لحكومة الاحتلال التصرف بأموال امانة القدس العربية ، فأمانة القدس هي كغيرها من بلديات المدن المحتلة ، ولم تعترف هيئة الامم ولا مجلس الامن بحلها ، فقرارات هيئة الامم رقم ٦٧/٢٢٥٣ المؤرخ في ١٩٦٧/٧/٤ ورقم ٦٧/٢٢٥٤ المؤرخ في ١٩٦٧/٧/١٤ لم تعترف بعملية ضم القدس ، ولم تعترف بالاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة وطالبتها بالغاءها جميعها ، كما طالبتها بالعدول فوراً عن اتخاذ أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس . وجاءت قرارات مجلس الامن الدولي التي تلت قرارات هيئة الامم ، ذات الارقام ٦٨/٢٥٢ في ١٩٦٨/٥/٢١ ، و ٦٩/٢٦٧ في ١٩٦٩/٧/٣ ، و ٧١/٢٩٨ في ١٩٧١/٩/٢٥ جاءت كل هذه

القرارات. تؤيد عدم اعتراف مجلس الامن بعملية ضم القدس وعدم الاعتراف بالاجراءات الادارية والتشريعية التي قامت بها اسرائيل واعتبرتها باطلة ولاغية ، ومن بين هذه الاجراءات حل مجلس امانة القدس ، وهو في نظرها يعتبر قائما ، ولا حق لحكومة الاحتلال التصرف بأمواله التي من جملتها أسهمه في شركة الكهرباء . ومن هنا فان عملية نقل الاسهم هي عملية غير قانونية وباطلة ولا حق لسلطات الاحتلال باجرائها .

ان امانة القدس كانت ولا تزال ترى في هذه الاعتداءات ايعادا سياسية وادارية واقتصادية واجتماعية خطيرة ، أبرزها :
أ - أنها تعزز بالقوة وبالباطل عملية ضم القدس .

ب - وتعزز بالقوة وبالباطل أيضا عمليتي حل مجلس امانة القدس ودمج امانة القدس في بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية .

ج - القلق من امكانية تدخل بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية فيما يعد في شؤون مدن محافظة القدس وقراها واقتصادها ، والعمل على ضمها جميعا لمشروعها الذي تخطط له تحت اسم « القدس الكبرى » .

ثالث وعشرون : مشروع القدس الكبرى

وهذا مشروع مؤامرة قديمة جديدة ، يسمى « قانون القدس » وضعه أصلا النائب الاسرائيلي شمويل نامير وقدمه لمجلس برلمانهم بتاريخ ١٢/٢/١٩٧١ ، ولاسباب خاصة تأجل النظر فيه ، وقد فوجئنا في مطلع شهر كانون الاول ١٩٧٤ بإعلان سلطات الاحتلال

الاسرائيلي عن طرحه مجددا للبحث والسير قدما في تطبيقه .

والمشروع يقترح توسيع حدود القدس بحيث تضم بالإضافة للقدس ثلاث مدن و ٢٧ قرية عربية مجاورة ، هي مدن بيت لحم وبيت جالا ، وبيت ساحور ، وقرى بتير ، الخضر ، بيت صفافا ، شرفات ، صور باهر ، أم طوبا ، والسواخرة ، جنوبا . وأبو ديس ، العيزرية ، الطور ، العيساوية ، عناتا ، شرقا . وشعفاط ، حزما ، بيت حنينا ، الرام ، قلنديا ، بير نبالا ، الجيب ، النبي صموئيل ، شمالا . وبيت اكسا ، بيت سوريك ، بيت عنان ، رافات ، الجديرة ، قطنة ، والقبية ، غربا .

وسيخضع هذا المشروع ، ما ينوف على مائة ألف عربي آخرين لحكم سلطات اسرائيل المباشر ، سياسيا وقانونيا ، وسيعمل بكل وسائل الضغط والارهاب على دمجهم اقتصاديا في بوتقة اسرائيل ، وسيطبق عليهم بالقوة برامج تعليم اسرائيل ، تماما كما يجري في القدس وفي الاربع قرى التي ضمت سابقا ، وتماما كما يجري في المناطق العربية التي وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ سنة ١٩٤٨ .

وستكون هذه العملية ، اذا لم توقف جلقة جديدة في مخطط التوسع الصهيوني لابتلاع المناطق المحتلة واحدة بعد الاخرى .

هذه بعض مما كشفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي من مؤامرات وما نفذته من اعتداءات ضد القدس وضد أهلها العرب وضد حضارتها وضد مقدساتها ، وهي ما زالت تعلن وتكشف في كل يوم

عن المزيد من المخططات التهويدية وتتبعها بالعمل السريع ، متحدية
بذلك القمتين العربية والاسلامية والمواثيق والمقررات الدولية
والانسانية .

روحي الخطيب
امين القدس

